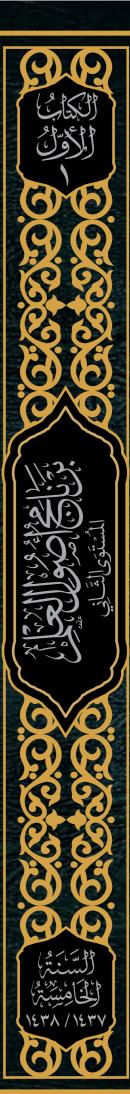
الماليالم المراجع المالية المراجع المالية المراجع المراجع المالية المراجع المر

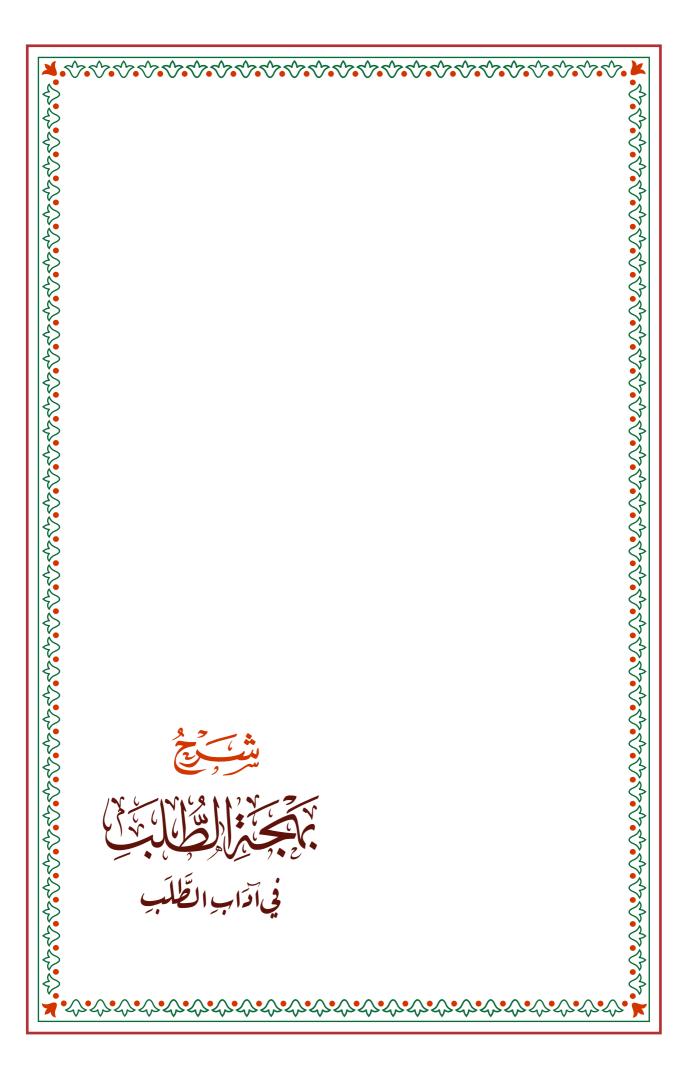
في آدًا جرالطَّلب

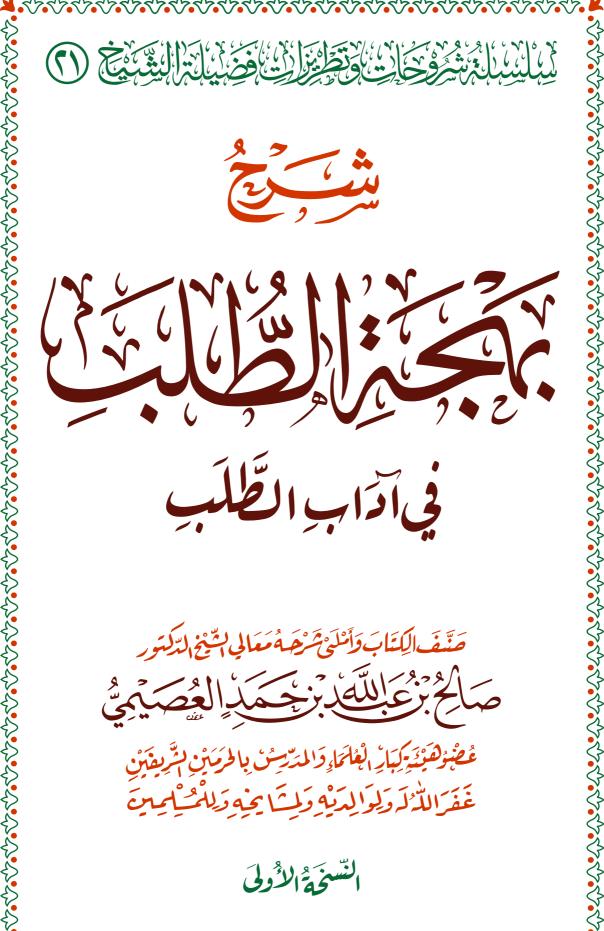
مَنْفَ الِكِتَابَ وَأَنْكَىٰ ثَرْجَهُ مُعَالِي النِّيْخِ الدِّكُورِ صَالِحُ بَرْعَ اللَّكِ لِمَرْجَهُ مَكِدًا لِعِصَيْمِيُّ صَالِحُ بَرْعَ اللَّكِ لِمَرْجَهُمُ لِمَا الْعِصَيْمِيُّ

عُصْبُوٰهَ يُنَةِ كِبَارُ الْعُلَمَاءِ وَالْمَرَّرِسُ بِالْحَرَمِيْنِ الْمُرْمِيْنِ الْمُرْمِيْنِ الْمُرْمِيْنِ الْمُحْدَالِكُ لَمَ وَلِمَا اللَّهُ لَدَ وَلِوَا لِدَيْهِ وَلِمِثَا يَخِهِ وَلِلْمُسْيَامِينَ عَفْرَاللَّهُ لَهَ وَلِوَا لِدَيْهِ وَلِمِثْنَا يَخِهِ وَلِلْمُسْيَامِينَ

النسخة الأولى

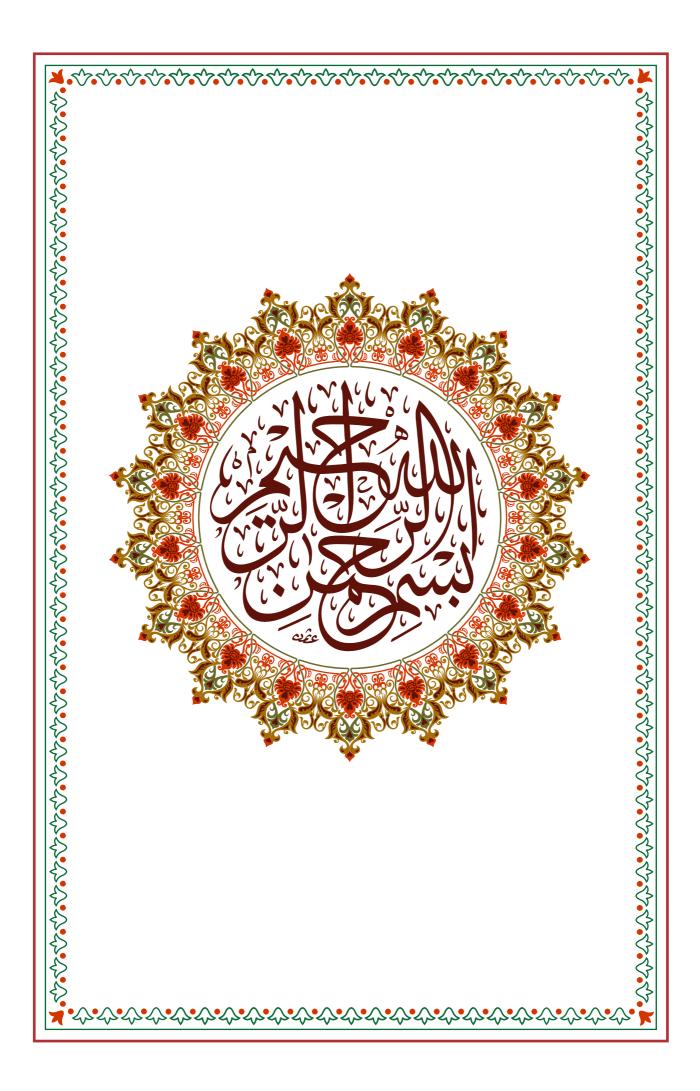






عُصْبُوٰهَ يُمَدِّ كِبَارْ الْعُلَمَاءِ وَالْمَرِّسِسُ بِالْحَرَمَيْنِ لِشَّرِيفَيْنِ غَفَرَاللُّهُ لَهَ وَلِوَا لِدَيْهِ وَلِمْشَا بِخِيهِ وَلِلْمُشْرُ

التسنحكة الأولى





الحمد لله الّذي جعل للعلم أُصولًا، وسَهَّل بها إليه وُصولًا، وأشهد ألَّا الله وَحدَه لَا شريك لهُ، وأشهد أنَّ محمَّدًا عبدُه ورسوله صلَّى الله عليه وعلى آله وصحبه مَا بُيِّنَت أُصول العلوم، وسَلَّم عليه وعليهم ما أُبْرِزَ المَنْطُوقُ منها والمفهومُ.

أمَّا بعدُ:

فَهاذَا شَرْح (الكتابِ الأوَّلِ) مِنَ (المُستَوى الثَّاني) مِنْ برنَامجِ (أُصُولِ العلمِ) في (سنتِهِ الخامسةِ)؛ سبع وثلاثينَ وأربعائةٍ وألفٍ، وَثهانيةٍ وثلاثينَ وأربعهائةٍ وألفٍ، وثهانيةٍ وثلاثينَ وأربعهائةٍ وألفٍ. وهو كتابُ «بَهْجَةُ الطُّلَب فِي آدَابِ الطَّلَب»، لـمصنفه صالحِ بنِ عبد اللهِ بنِ حمدٍ العصيميِّ.



قَالَ النَّاظم وفَّقهُ اللَّهُ:

بني السَّالِح الحجالِين بنا

ثُمَّ الصَّلَاةُ بَعْدُ وَالسَّلَامُ وَآلِهِ طُـرًّا بِللا تَنَاهِي بِالحِفْظِ وَالإِدْرَاكِ بِالبَصِيرَهُ وَنَصُّهَا المَجْلِيُّ لِلْعُيُونِ

الحمْ ــــدُ للهِ لَهُ الإِحْ ـــكَامُ عَلَى مُحَمَّ ـــدٍ رَسُ ـــولِ اللهِ وَبَعْدُ ذِي أُرْجُ وزَةٌ جَدِيرَهْ لِلُّؤْلُ وِي ثُعْزَى أَوِ المَا أَمُونِ

20 **\$** \$ \$ 500

قال الشَّارح وفّقه الله:

ٱبتداً النَّاظِمُ وفَّقه اللهُ منظومتَهُ بالبسملةِ، ثمَّ ثَنَّى بالحمدلةِ، ثم ثَلَّثَ بالصَّلاة والسَّلام على الله صَلَّاللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَقرونةً بالصَّلاة والسَّلام على الهِ.

وهَا وُلَاءِ الثَّلاث من آدابِ التَّصنيفِ ٱتَّفاقًا؛ فإنَّ من مُستحسنات الآدابِ في أبتداءِ التَّصانيف أنْ يُقَدَّم في صَدرِها البسملةُ، ثمَّ يُثَنَّى بالحمدلَة، ثمَّ يُثَلَّثَ بالصَّلاة والسَّلام على النَّبيِّ وعلى آله صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَعليهمْ أَجْعِينَ.

وأَكَّد النَّاظِمُ الصَّلاةَ عَلَى الآلِ بقولِه: (طُلرَّا)؛ أَيْ: جميعًا؛ تحقيقًا لشُمولِها آلَ النَّبيِّ كُلِّهم؛ وهم: بنو هاشم القُرَشيُّونَ وأزواجُ النَّبيِّ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّرَ.

فاسْمُ (آلِ مُحَمَّدٍ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) يَجْمَعُ شَيْئَيْنِ:

أَحَدُهُما: مَنْ نَسَلَ مِنْ ذُرِّيَّةِ هَاشِمٍ.

وَالْآخَرُ: أَزْوَاجُ النّبِيِّ صَلَّاللّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ وَلَوْ كُنَّ مِنْ غَيْرِ بَنِي هَاشِمِ أَوْ قُرَيْشٍ.

وَالْمَخْصُوصُونَ بِالصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ مِنَ الآلِ: هُمُ المُسْلِمُونَ مِنْهُمْ.

وجَعَل النَّاظمُ الصَّلَاةَ وَالسَّلَامَ على النَبِيِّ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وعلى آلِه ممدودةً غيرَ محدودةٍ لقوله: (بِلَا تَنَاهِي)؛ أيْ: بلا حَدِّ تنتهي إليهِ.

والمَطلُوب شرعًا: الإِكْتَارُ من الصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ على النَّبِيِّ صَلَّالِلَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَعَلَى آلِهِ. وَالمُمَادُ بِاللِمُعَارِ): غَلَبَةُ الأَمْرِ عَلَى العَبْدِ حَتَّى يَتَمَيَّزَ بِهِ، فَالمُكثِرُ من الصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ على النَّبِيِّ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وعلى آلِه هو الَّذِي يغلبُ عَلَى لِسَانِهِ ذِكْرُ الصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ عليه وعليه مَ.

ورُوِيَتْ أَحَادِيثُ فِي جَعْلِ ذَالِكَ عَشْرًا، أَوْ مِائَةً، أَوْ خَسْينَ، أَوْ أَلْفًا؛ وَكُلُّ تِلْكَ الأَحادِيثِ لَا يَثْبُتُ مِنْهَا شَيْءٌ، فَالأَحَادِيثُ الوَاردَةُ فِي تَقْدِيرِ عَدَدٍ يُصَلَّى وَيُسَلَّمُ بِهِ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمُ ضِعَافٌ لَا يَصِحُّ مِنْهَا شَيْءٌ.

وأسم (الإكثارِ) يحصل بغَلَبتها على لسان العبدِ؛ فمثلًا: المأمورُ به من الإكثارِ من الصَّلَةِ وَالسَّلَامِ على النَّبِيِّ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ليلة الجمعةِ ويومَهَا لا يحصُل بِعَدَدٍ مُعَيَّنٍ بأنْ تُصلِّي عشرًا أو خمسينَ أو مائةً أو ألفًا، وإنَّما يحصلُ بِأَنْ تَغْلِبَ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ على لسانِك في أحوالِكَ في تلك اللَّيلةِ ويومَهَا.

فلو قُدِّرَ أَنَّ أَحَدًا صَلَّى وسَلَّم قطعةً من اليومِ جَلَس فيهَا فصلَّى وسلَّم خَمسينَ أو مائةً؛ فاسمُ (الإكثارِ) لا يتحقَّق عليهِ، وإنَّما يتحقَّق بِأَنْ تَغْلِبَ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ على لسانِه في جميع ذَٰ لِكَ اليوم وليلته.

وَمِنْ حِسَانِ المَأْثُورَاتِ: مَا رَوَاهُ قَوَّامُ السُّنَّةِ الأَصْبَهَانِيُّ فِي كِتَابِ «فَضَائِلِ الأَعْمَالِ»، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ أَنَّهُ قَالَ: «عَلَامَةُ أَهْلِ السُّنَّةِ: كَثْرَةُ الصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّرَ».

ثمَّ ذَكر النَّاظم أنَّ المسوقَ هنا من نَظْمِهِ حقيقٌ بأمريْنِ، هو جديرٌ بهما:

أحدهما: الحفظُ للمَبَاني.

والآخر: الفهمُ للمعاني.

فِي قولِهِ:

وَبَعْدُ ذِي أُرْجُوزَةٌ جَدِيرَهُ بِالجِفْظِ وَالإِدْرَاكِ بِالبَصِيرَهُ

صَالِح بْن عَبْدِ اللَّهِ بْن حَمَدٍ العُصَيْمِيّ

فقولُه: (بِالحِفْظِ)؛ إشارةٌ إلى حِفْظ المباني.

وقوله: (وَالْإِذْرَاكِ بِالبَصِيرَهُ)؛ إشارةٌ إِلَى فَهْمِ المعانِي؛ لِأَنَّ الإِذْرَاكَ حَقِيقَتُهُ: الفَهْم، وَقُوله: (وَالْإِذْرَاكَ حَقِيقَتُهُ: الفَهْم، وَالْتُعُدُ: البَصِيرَةُ القَلْبِيَّةُ، فَمَنْ وَجَّه بصيرتَهُ القلبيَّة في وَعْي شيءٍ فَهِمَهُ وأَدْركَهُ.

وَهانِهِ المنظومةُ الَّتِي ٱصْطَفَاهَا ناظمُهَا لتكونَ رأسَ ما يُخْفَظُ في آدابِ الطَّلَب مِمَّا شُهِرَ بعضُ أبياتهَا مُرْسَلًا، فَسَتَعلم فيمَا يُستقبَل أنَّ هانِهِ المنظومةَ ممزوجةٌ بينَ نَظْم شُهِرَ بعضُ أبياتها مُرْسَلًا، فَسَتَعلم فيمَا يُستقبَل أنَّ هانِهِ المنظومة ممزوجةٌ بينَ نَظْم ناظمِهَا الَّذي جَعَلَ هَا مُقَدِّمةً وخاتمةً، مَعَ أبياتٍ تُنسَب لغيرهِ؛ هي المبدوءة بقوله: (ٱعْلَمْ بِأَنَّ العِلْمَ بِالتَّعَلُمِ) إلى تمام المنظومَةِ؛ سوى البيتِ الأخيرِ.

فَمَا بَيْنَ المُقَدِّمَةِ وَالْحَاتِمَةِ ٱخْتُلِفَ فِي قَائِلِهِ، فَعُزِيَ إِلَى رَجُلَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: اللَّوْلُوِيُّ؛ وَهِيَ نِسْبَةُ جَمَاعَةٍ، أَشْهَرُهُمْ: الحَسَنُ بْنُ زِيَادٍ اللَّوْلُوِيُّ، مِنْ فُقَهَاءِ أَصْحَابِ أَبِي حَنِيفَةَ النُّعْمَانِ.

وَالْآخَرُ: المَأْمُونُ؛ وَهُوَ لَقَبُ الْحَلِيفَةِ العَبَّاسِيِّ عَبْدِ اللهِ بْنِ هَارُونَ القُرَشِيِّ المُطَّلِبِيِّ. فَعُزِيَتْ إِلَى هَلْذَا، وَلَمْ يُعْلَمْ قَائِلُهَا عَلَى وَجْهِ التَّحْقِيقِ.

وِلِصحَّةِ معانيهَا، وَلَطَافَةِ مبانيهَا تَلَقَّاها أهلُ العلمِ بالقَبولِ، فَتَقَادَم ذِكْرُهمْ لهَا، وَأَقْدَمُ مَنْ ذَكَرَهَا – فيمَا يُعْلَم – هُوَ: أَبُو عُمَرَ ٱبْنُ عَبْدِ البَرِّ فِي «جَامِعِ بَيَانِ العِلْمِ وَفَضْلِهِ»، وَعَدَّهَا أَحْسَنَ مَا قِيلَ فِي آدَابِ الطَّلَبِ.

وقولُه: (وَنَصُّهَا المَجْلِيُّ لِلْعُيُونِ) مَعَ مَا بَعدَهُ؛ يَدُلُّ على أَنَّ هلِهِ الأبياتَ الأربعةَ الأُولَى ليستْ من النَّظْمِ القديمِ الَّذي ذَكره أبو عمر أبنُ عبد البرِّ وغيره؛ فَالأبياتُ الأربعةُ الَّتي صُدِّرَتْ بهَا المنظومةُ هي من نَظْمِي، ثمَّ خُتِمَت ببيتٍ جُعِل خَتْمًا لهَا.

فإنَّ العلم خَاصَّةً وَمَا يَنْفَعُ عَامَّةً إِذَا جُعِلَ بَيْنَ مُقَدِّمةٍ وَخَاتِمةٍ بَانَ نَفْعُهُ، وَٱعْتَبِرْ هَلْذَا فِي اللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ مُلَا فِي سُورٍ - أَيْ: مُفَرَّقًا فِي نَسَقِ سُورٍ -، كُلُّ سُورَةٍ لَهَا مَطْلَعٌ هُو إِنْزَالِ القُرْآنِ مُنَجَّمًا فِي سُورٍ - أَيْ: مُفَرَّقًا فِي نَسَقِ سُورٍ -، كُلُّ سُورَةٍ لَهَا مَطْلَعٌ هُو فَا مَطْلَعٌ هُو خَاتِمتُهُ، فإنَّ الشَّيْءَ إِذَا جُمِعَ بَيْنَ طَرَفَيْنِ وُعِيَ وَأُدْرِكَ، ومنه: الشِّعْر فَاتِحَتُهَا، وَلَهَا مَقْطَعٌ هُو خَاتِمتُهُ، فإنَّ الشَّيْءَ إِذَا جُمِعَ بَيْنَ طَرَفَيْنِ وُعِي وَأُدْرِكَ، ومنه: الشِّعْر المُرسَلُ، فإنَّه إذَا أُحِيطَ بمَا يدلُّ عليهِ ويُرْشِدُ إليه كَمُلَت منفعتُه، فهو الَّذي حَدا جامعَ هلِذِهِ النَّوراقِ إلى تَقديم أبياتٍ بينَ يَدَيْهَا وخَتْمِها ببيتٍ واحدٍ.

وسمَّى ذَ'لِكَ كُلَّهُ: «بَهْجَةَ الطُّلَب في آداب الطَّلب».

وَالطُّلَبُ: جَمْعُ طُلْبَةٍ؛ وَهِيَ: السَّفْرَةُ البَعِيدَةُ، فإنَّ منْ شعار العلم: الرِّحلَةُ فيهِ.

ومن مباهج الارتحالِ: التَّزَيُّنُ بالآداب، فمَنِ ٱرتحلَ في العلم مُتَزِّينًا بالأدبِ أدرك بُغْيَتَه.

وجَعَل النَّاظم هٰذَا الاسمَ لهَا مختومًا بقولِه: (فِي آدَابِ الطَّلَبِ)؛ لِأَنَّ آخِرَ شَطْر منها هو قَوْلُ ناظمها: (فَافْهَمْ هَدَاكَ اللهُ آدَابَ الطَّلَبْ).



٩

قالَ النَّاظم رحمه اللهُ:

ٱعْلَمْ بِأَنَّ العِلْمَ بِالتَّعَلُّمِ وَالحِفْظِ وَالإِتْقَانِ وَالتَّفَهُمِ

20 **\$** \$ \$ 5%

قال الشَّارح وفّقه الله:

من الأصول المُعِينةِ على حيازةِ العلمِ وجَمْعِهِ: التَّحلِّي بشِعارِ أَهْلِ العلم في قولِهمْ: (العِلْمُ بِالتَّعَلُّمِ)؛ أيْ: بطَلَبِه و ٱبتغائِه، فإنَّ أَحَدَنَا لَا يُولَد عالمًا، وإنَّما يجمع العلمَ إلى نفسِه بطَلَبه وإحصائِه و ٱلتماسِه، وسَعْيُهُ في ذَالِكَ يُسَمَّى (تَعَلُّمًا).

فَإِنَّ (التَّفَعُّلَ) فِي كَلَامِ العَرَبِ: ٱسْمٌ لِمَا يُبْذَلُ فِيهِ كُلْفَةٌ؛ كَ(التَّعَلُّمِ، وَالتَّحَلُّمِ، وَالتَّحَلُّمِ، وَالتَّكَلُّمِ)، فَإِنَّ الاتِّصاف بالعلم والحلم وحُسْنِ المنطقِ والكلام لا يُحصَّل دُفْعةً واحدةً، وإنَّما يُكابِد المرءُ مشقَّةً حتَّى يَصِلُ إِلَى مَطْلُوبُه منْ هلْذِهِ المذكوراتِ وغيرِهَا.

وَهاذِهِ الجملةُ - (العِلْمُ بِالتَّعَلُّمِ) - رُوِيَتْ فِي حَدِيثٍ مَرْفُوعٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَهَا عَنِ ٱبْنِ مَسْعُودٍ رَضَّالِلَهُ عَنْهُ؛ أَنَّهُ قَالَ: «إِنَّ الرَّجُلَ وَلَا يَصِحُّ مِنْ طُرُقِهِ شَيْءٌ، وَثَبَتَ مَوْقُوفًا عَنِ ٱبْنِ مَسْعُودٍ رَضَّالِلَهُ عَنْهُ؛ أَنَّهُ قَالَ: «إِنَّ الرَّجُلَ لَا يُولَدُ عَالِمًا، إِنَّمَا العِلْمُ بِالتَّعَلُّم». رَوَاهُ أَحْمَدُ فِي كِتَابِ «الزُّهْدِ»، وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

وَقول النَّاظِمِ: (وَالحِفْ ظِ وَالإِتْقَانِ وَالتَّفَهُ مِ)؛ مِنْ عَطْفِ الخاصِّ على العامِّ؛ فالمذكوراتُ منْ مسالِكِ التعلُّمِ؛ فَحِيَازة العلم وجَمْعُه تَحصُل بسلوكِ سُبُل مُوصِلةٍ إليهِ، من جُملَتِها: الحِفْظُ، والإتقانُ، والتَّفَهُّمُ.

والمراد بِالإِتْقَانِ: الإِحْكَامُ، ومُتَعلَّقُه على الحقيقةِ: التَّحَفُّظُ وَالتَّفَهُمُ؛ بأن يكونَ الحفظُ مُتقنًا والفَهم مُتقنًا، فمدارُ العلم عَلى التَّحَفُّظِ وَالتَّفَهُم.

فَإِنَّ قُوَّةَ العِلْمِ مَبْنِيَّةٌ عَلَى أَصْلَيْنِ: الحِفْظُ، وَالفَهْمُ، ذَكَرَهُ ٱبْنُ تَيْمِيَّةَ الحَفِيدُ، وَتُوجَدُ فِي

كَلَامِ غِيْرِهِ مِنْ قُدَمَاءِ فَلَاسِفَةِ اليُّونَانِ.

فَمَنْ أَرَاد أَن يُحَصِّل العلم فإنَّه يَنَالُه بِالحَرْصِ على حِفْظِ ما يريدُه منهُ حِفْظًا مُحكَمًا مُتقَنًا، وَيَقْرِنُ ذَالِكَ بِتَفَهُّمِ معانِيهِ، فإنَّه لا ينْبُلُ في العلم بالغًا الغاية منه إلَّا مَنِ ٱرْتَوَى من هاتين السَّابِلَتينِ أَكملَ الارتواءِ وأقواهُ.

ومَنْ ظَنَّ أَنَّه يَنَالُ العلمَ بواحدةٍ من هاتينِ القُوَّتَينِ دُونَ الأُخْرَى فهو لَا يعرفُ حقيقة العلم، ومَنْ لمْ يَسِرْ فيهمَا سَيْرَ أهلِ العلمِ مِنْ ملاحظةِ الحفظِ في زمَنِهِ ووقتِهِ، وملاحظةِ العلم، ومَنْ لمْ يَسِرْ فيهمَا سَيْرَ أهلِ العلمِ مِنْ ملاحظةِ الحفظِ في زمَنِهِ ووقتِهِ، وملاحظةِ الفهم في زمنِهِ ووقتِهِ أَضَرَّتْ إِحْدَى القُوَّتَيْنِ بِالأُخْرَى.

وَقَدْ ذَكَرَ الوَشَلِيُّ فِي «الثَّنَاءِ الحَسَنِ» عَنْ بَعْضِ شُرَّاحِ «الرَّحبِيَّة» - وَلَمْ يُسَمِّهِ - أَنَّ مَنْ لَمْ يَرْعَ الحِفْظَ وَالفَهْمَ كَمَا يَنْبَغِي أَضَرَّتْ إِحْدَى القُوَّتَيْنِ بِالأُخْرَى.

وَهَاذَا أَمْرٌ ظَاهِرٌ فِي النَّاس؛ فإنَّ مِنَ النَّاس مَنْ يشتغِلُ بالحفظِ في غيرِ أوانِه وزمانِه؛ تقديمًا وتأخيرًا، أختيارًا وأصطفاءً، فيحصلُ له حِفْظٌ كثيرٌ، ويَثقُل فَهْمُه؛ لأنَّه لم يَقْرِنْهُ بالحال الَّتي ينبغِي أن يكونَ عليهَا منَ الفهم.

ويُقابِلُه قومٌ آخَرُون يُقَعْقِعُونَ بِشِنْشِنَةِ الفهم فقط، فتجدُهم يُرسِلونَ خيالاتِهم في تَفَهُّم معانِي ما يريدونَ، فيُثقلونَ على أذهانِهم؛ لأنَّهم لا يستمدُّون تحقيقَ تلكَ المعانِي من مخزونٍ محفوظٍ، فيقعونَ في صحراء بَلْقَع، يَضِيعُونَ فيها في تَيْهٍ.

فَمَنْ أَرَادَ أَنْ يَتَرَقَّى فِي العلم وينالَه ويحصلُ له ما ذَكَره جماعةٌ من السَّلف: (العِلْمُ بِالتَّعَلُّمِ)؛ فإنَّه ينبغي أَن يُلاحِظ الحفظ والفَهْمَ سَيْرًا فيهِمَا بجادَّةِ أَهل العلم، ممَّا يُرَقِّيه فيه أَهلُ العلم العارفُونَ بِهِ، ولن تُبْلَغ الغايةُ إلَّا بالسَّير وَفْقَ هانِهِ السَّابِلَةِ، فلا تَتَعَنَّ.



قَالَ النَّاظم رحمه اللهُ:

وَالعِلْمُ قَدْ يُرْزَقُهُ الصَّغِيرُ فِي سِنِّهِ وَيُحْرَمُ الكَبِيرُ فَالعِلْمُ قَدْ يُرْزَقُهُ الصَّغِيرُ فِي سِنِّهِ وَيُحْرَمُ الكَبِيرُ فَإِنَّمَا المَرْءُ بِأَصْعَرَيْهِ لَيسَ بِرِجْلَيْهِ وَلَا يَدَيْهِ لِسَانِهِ وَقَالِبِهِ وَلَا يَدَيْهِ لِسَانِهِ وَقَالِبِهِ المُرَكَّبُ فِي صَدْرِهِ وَذَاكَ خَلْقُ عَجَبْ لِسَانِهِ وَقَالِبِهِ المُرَكَّبُ فِي صَدْرِهِ وَذَاكَ خَلْقُ عَجَبْ

20 **\$** \$ 5 5

قال الشَّارح وفّقه الله:

لمَّا كان التَّعلُّم سبيلًا يُنال به العلمُ - كمَا ذَكَر النَّاظم فيمَا سلَفَ -؛ بَيَّن هنَا أَنَّ العلمَ لَمَّا كان التَّعلُّم سبيلًا يُنال به العلمُ - كمَا ذَكَر النَّاظم فيمَا سلَفَ -؛ بَيَّن هنَا أَنَّ العلمَ لَا يتوقَّف حصولُه على عُمُرٍ دونَ عُمُرٍ، فيُدركُه آمرِئٌ فِي سِنِّ وَلا يُدركه آخرُ فِي سِنِّ اللهُ مرُ كمَا ذَكَر فِي قولِهِ:

وَالعِلْمُ قَدْ يُرْزَقُهُ الصَّغِيرُ فِي سِنَّهِ وَيُحْرَمُ الكَبِيرُ

فرُبَّما يُوَقَّق الصَّغير إلى العلم ويُخْرَمه الكبيرُ، بحسَب مَا يتهيَّأُ لهُ من العونِ عليهِ، في رَبَّما يُوفَق الصَّغير إلى العلم ويُخْرَمه الكبيرُ، بحسَب مَا يتهيَّأُ لهُ من الظَّفرِ بمحفوظٍ واسعٍ في رَبِّع للعلم حِفْظًا وفَهْمًا مع مبتدإِ عُمُرِهِ، ويحصُل له من الظَّفرِ بمحفوظٍ واسعٍ ومفهومٍ نافعٍ، فيرجعُ عليه ذَالِكَ بحُسْن رزقِهِ في العلم.

وربَّما يقابلُهُ مَنْ هُوَ متقَدِّمٌ عليهِ في السِّنِّ، لكِنْ لَم يُصِبْ من العلم شيئًا؛ لتَرْكِه الاشتغالَ به، فتقدَّم الصَّغيرِ على الكبيرِ الشتغالِ الصَّغيرِ بهِ فِي المبادئِ.

وإذا أشتغلَ الكبيرُ بالعلمِ فإنَّه يُمكنُه أن يُدركَهُ إذا تَجَرَّدَ منَ الشَّواغلِ والعوائقِ والقواطقِ والقواطقِ ، قَالَ البُخَارِيُّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ فِي «كِتَابِ العِلْمِ»: «وتَعَلَّمَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللهِ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كِبَارًا» آه.

فالتَّقدُّمُ في السِّنِّ لا يمنَع نَيْلَ العلم حِفْظًا ولا فَهْمًا، وَلكِنَّ أَهلَ العلمِ هَجُوا بالمبادرة

إلى تحصيلِ العلم في مبتداٍ العُمُر؛ لِقِلَّةِ الشَّواغل، وقوَّة الدَّاعِي إلى طَلب العلم في النَّفس. فمَنْ تمكَّن من كبار السِّنِّ من تخلِيصِ نفسِهِ منَ القَوَاطِعِ المُشغِلَة وَالعَوائقِ المانعةِ من العلم وسَارَ فيه سَيْرًا حسنًا فإنَّه يُدرك منه بُغيتَه.

وَ عَلُّ الْعِلْمِ مِن الْعَبْدِ: قَلْبُهُ.

وآلَةُ بيانِ العلم: لسانهُ.

فَالقَلْبُ وِعَاءُ العِلْم، وَاللِّسَانُ مِغْرَافٌ يَنْزَعُ منه، ولهَذَا قال النَّاظم:

فَإِنَّمَا المَرْءُ بِأَصْعَرَيْهِ لَيسَ بِرِجْلَيْهِ وَلَا يَدَيْهِ فَإِنَّمَا المَرْءُ بِأَصْعَرَيْهِ لَيسَ بِرِجْلَيْهِ وَلَا يَدَيْهِ لِيسَانِهِ وَقَلْبِهِ المُرَكَّبُ فِي صَدْرِهِ وَذَاكَ خَلْقُ عَجَّبْ

وسُمِّيَ القَلبُ واللِّسانُ: (الأَصْغَرَانِ)؛ لِضَالَةِ حَجْمِهِمَا، وَصِغَرِ قَدْرِهِمَا مِنَ البَدَنِ، فَهُمَا بَضْعَتانِ صَغِيرَتَانِ مِنْ بَدَنِ الإِنْسَانِ.

وقولُه: (المَرْءُ بِأَصْعَرَيْهِ) مَثَلٌ سَيَّارٌ؛ مَعْنَاهُ: أَنَّ المَرْءَ يَعْلُو الأَّمُورَ وَيَضْبِطُهَا بِقَلْبِهِ وَلِسَانِهِ، ذَكَرَهُ الزَّبِيدِيُّ فِي «تَاجِ العَرُوسِ».

وقولُه: (وَذَاكَ خَلْقُ عَجَبُ)؛ أيْ: وقوعُ تلكَ الحالِ منَ الإنسانِ خَلْقٌ عَجِيبُ، فالجُثَّةُ القائمةُ من لحم وبَدَنٍ يَكمُلُ أَمْرُها أو ينقصُ قَدْرُهَا بِالنَّظرِ إلى بَضعتينِ صَغيرتينِ مِنْهَا، وَهُمَا: القَلْبُ واللِّسَانُ، وَهلْذَا تَرْكِيبٌ عَجِيبٌ بَدِيعٌ؛ فَإِنَّ الجَارِي في حالِ الخَلْقِ: أن يكونَ الأَكبَرُ مُتحكِّمًا في الأصغرِ، وقُلِبَ هلذَا في خِلْقة أحدِنَا؛ فأصْغَرَاهُ مُتحكِّمان فيهِ، فإنَّ تمامَ دينِ الإنسانِ وكَمَالَ عقلِهِ وحُسْنَ حالِه يرجعانِ إلى قلبهِ ولسانِه معَ ضَآلَةِ حجْمِهِمَا وَصِغَر قَدْرهِمَا.

وهاذَا يدلُّ عَلَى عظمة الخالقِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى ؛ إِذْ جعلَ الإنسانَ على هاذِهِ الصُّورةِ البديعةِ العجيبةِ الَّتي رُدَّ فيهَا أَمْرُه كلُّه إِلَى قلبِهِ ولسانِهِ.

وتحقيقُ الأمر: أنَّ المَرْءَ يُرَدُّ فِي بَاطِنِهِ وَظَاهِرِهِ إِلَى قَلْبِهِ، وفيهِ: حديثُ النُّعْمَانْ بنِ بَشيرٍ

رَضَالِيَّهُ عَنْهُا؛ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «إِنَّ فِي الجَسَدِ مُضْغَةً إذا صَلَحَتْ صَلَحَ الجَسَدُ كُلُّهُ، وَإِذَا فَسَدَتْ فَسَدَ الجَسَدُ كُلُّهُ، أَلَا وَهِيَ القَلْبُ».

قَالَ آبْنُ تَيْمِيَّة الحَفِيدُ: «القَلْبُ مَلِكُ البَدَنِ، وَالأَعْضَاءُ جُنُودُهُ، فَإِذَا طَابَ المَلِكُ طَابَتْ جُنُودُهُ». طَابَتْ جُنُودُهُ، وَإِذَا خَبُثَ المَلِكُ خَبُثَتْ جُنُودُهُ».

وإنَّما جُعِل اللِّسان عليه حِجابًا، فَالقَلْبُ مَلِكُ بدنِك، ولسانُكَ حاجِبُه، فهوَ يغْرِفُ منهُ وَيَنْزَع عنه، فإذا طابَ المَلِكُ وكانَ صالحًا فإنَّ الحَاجبَ - الوَزِيرَ دونَهُ - يكونُ صالحًا طيِّبًا، وَإِذَا خَبُثَ وفَسُد ظَهَرَ الخُبْثُ والفَسَادُ على اللِّسان وبقيَّةِ الأركانِ.



قَالَ النَّاظم رحمه اللهُ:

وَالعِلْمُ بِالفَهْمِ وَبِالْمُذَاكَرَهُ وَالدَّرْسِ وَالفِكْرَةِ وَالمُنَاظَرَهُ

20 \$ \$ \$ 5 5K

قال الشَّارح وفَّقه الله:

ذكر النَّاظِمُ فِي هٰذَا البيتِ خمسةَ مواردَ من المواردِ الَّتي تُوصِلُ العلمَ إلى النَّفس، وتُذيقُ القلبَ حلاوتَه:

فَالمَوْرِدُ الأَوَّلُ: الفَهُمُ؛ وَهُوَ: إِدْرَاكُ المَعَانِي المُرَادَة فِي الكَلَامِ.

وَالنَّافِعُ مِنَ الفَهْمِ هُوَ: المُتَلَقَّى عَنِ الرَّاسِخِ فِي العِلْمِ.

فإنَّ مَنْ رَسَخ عِلْمُه صارتِ المعانِي الَّتي يُبديها صحيحةً، فَانتَفَعَ بِهَا مُتَلَقِّيهَا، وَقَوِيَتْ مَلكَةُ فَهْمِهِ، وإذَا كَانَ مُزَعْزَعَ القَدَم في العلمِ، غيرَ مُتمكِّنٍ منه بَدَتْ تلكَ المعاني مُشوَّشةً، فتَلتبِسُ فِي نَفْس المتلَقِّي وتورِثُه عُسْر الفهمِ.

وَالْمَوْرِدُ الثَّانِي: الْمُذَاكَرَةُ؛ وَهِي: مُرَاجَعَةُ مُتَلَقِّي العِلْمِ عِلْمَهُ مَعَ آخَرَ، سُمِّيتْ (مُذَاكَرَةً) لِأَنَّهَا مُفَاعَلَةٌ بِالذِّكْر بينَ ٱثْنَينِ فَصَاعِدًا، فيجلسُ أحدُهُمَا إِلَى الآخَرِ ويتَجَاذَبَان القَوْلَ مُعِيدَيْنِ مَا سَبَقَ تَلَقِّيهِ عَنْ مُعَلِّمهِمَا.

فاسْمُ (الْمُذَاكَرَةِ) في كلامِ العرب يقع بين ٱثْنَينِ فأكثرَ.

والدَّارِجُ عَلَى ألسنَةِ النَّاسِ ممَّا يسمُّونَهُ (مُذَاكَرةً) ٱسمهُ: (مُطَالَعَةُ)؛ فَإِنَّ الَّذي ينظرُ في الكتبِ وحدَهُ يُسمَّى مُطَالِعًا، سواءً كان مُتَحفِّظًا أم مُتفهِّمًا، وٱسم (المُذَاكَرةِ) لا يكونُ إلَّا بين ٱثْنَينِ فَصَاعِدًا يتَجَاذَبَانِ ذِكْرَ العلم بينهمَا.

وَالنَّافِعُ مِنَ المُذَاكَرَةِ هِيَ: الوَاقِعَةُ مَعَ القَرِينِ الجَادِّ، الطَّامِحِ إِلَى مَعَالِي الأُمُورِ.

وَالْمَوْرِدُ الثَّالِثُ: الدَّرْسُ؛ وَهُوَ: تَكْرَارُ العِلْمِ علَى النَّفْسِ، وَإِعَادَتُهُ عَلَيْهَا، فإنَّ آسمَ (الدَّرْسِ) مأخوذٌ من العَوْدِ والتَّكْرَارِ، فإعادةُ العلم بعد حِفْظِه أو بعدَ فَهْمه يُسمَّى (دَرْسًا).

فَمَنْ جَلَسَ بَعْدَ الفَجرِ فَحَفِظَ هَلْهِ الأبيات حتَّى أَحْكَمَهَا، فلمَّا أَرسَلَ اللَّيْلُ سِتَارَهُ، وهَرَ خَلَ الفَجرِ فَحَفِظَ هَلْهِ الأبيات، فَفِعْلُهُ يُسمَّى وبَزَغَتِ النَّجُومُ، وهَدَأَ صوتُ النَّاسِ؛ قَامَ فأخَذَ يُكرِّر هلْإِهِ الأبيات، فَفِعْلُهُ يُسمَّى (دَرْسًا)، وَكَذَا لَوْ كَان مُتعلِّقًا بِمَفهوم تلقَّاه؛ كَأَنْ يكون قَرَأ ذَلِكَ المَحفوظَ عَلَى شَيخٍ بَيْنَ له معانيه، ثمَّ رجَع إلى دارِه، فَإنَّه إذا أعاد تَذَكُّرَ تلك المعاني الَّتي تلقَّاها وأمَرَّها على نَفْسِه يُسمَّى هلذَا (دَرْسًا).

والنَّافِعُ مِنَ الدَّرْسِ: هُوَ الكَائِنُ فِي وَقْتِ النَّشَاطِ وَالقُوَّةِ.

فَمَنْ أَرَادَ أَنْ يَنْتَفَعَ بِدَرْسِه مُعَيدًا لَه فَإِنَّه يَنْبغي أَنْ يَتَخَيَّر أُوقَاتَ نَشَاطه وقوَّتِهِ.

وَالْمَوْرِدُ الرَّابِعُ: الفِكْرَةُ؛ وَهِي: تَحْقِيقُ النَّظَرِ فِي مَا يُبْتَغَى مِنَ العِلْمِ، بِإِمْرَارِهِ عَلَى القَلْبِ مَرَّةً بَعْدَ مَرَّةٍ، وَٱسْتِخْرَاجُ مَا تَحْتَ المَبْنَى مِنَ المَعْنَى.

فإنَّ مَبَانِي الكَلَامِ خَزَائِنُ المَعَانِي؛ فتحقيقُ النَّظَر فيهَا وإجالتُه تُسمَّى (فِكْرًا)، بأنْ تَتَطلَّب الوصولَ إلى مقصودٍ تُقلِّب نَظَرك فيه حتَّى تُدرِك معنًى تلتمسُهُ في ما تُطلِق الفِكْرَ فيه.

والنَّافِعُ مِنَ الفِكْرِ فِي العِلْمِ: هُوَ مَا تَحَرَّكَ بِهِ الذِّهْنُ بَعْدَ تَمَامِ الفَهْمِ وَٱكْتِمَالِ آلَةِ العِلْمِ؛ فَالفِكْرُ فِي العلمِ للوصولِ إلى المعانِي الشَّريفةِ مَحَلُّه فِي ما يُستَقْبَل منْ عُمُر مُتَلقِّيهِ، فلَا يَستُوسُ الفَحُوم عليه فِي المَبَادِي، أو عند المتوسِّطينَ، أو عندَ المنتهينَ قبلَ ٱمتلائِهمْ منَ يَصُلُ الفَحْمِ فَإِنَّ الفِكْرَ فِي العلمِ لا تَحْصُل منفعتُه إلّا بعدَ تمَام فَهْم معانِيهِ، فإذا تَمَّ فَهْمُ المعانِي، ثمَّ ٱكتملتُ آلة العلمِ من تَلَقِّي فنونِه؛ كانَ فِكْرُ المرءِ فيه حينئذٍ كمَالًا يُورِث كمالًا، وَإِن كان قبل ذَ لِكَ كان خَبَالًا يُورِث خَبَالًا.

فَمُلتَمسُ العلمِ لا ينبغِي له أَن يُجِهِدَ ذِهْنَه بالفِكْرِ فِي الوصولِ إلى المعانِي قبلَ مَّامِ فَهْمِهِ وَاكتمَالِ آلتِهِ، لأَنَّه يُشغِلُ نَفْسَه بمَا يَشُقُّ عليهَا؛ كَمَنْ يحمِل ثِقَلًا لَا يَقدِرُ بَدَنُه عَلَى رَفْعِه، وَاكتمَالِ آلتِهِ، لأَنَّه يُشغِلُ نَفْسَه بمَا يَشُقُّ عليهَا؛ كَمَنْ يحمِل ثِقَلًا لَا يَقدِرُ بَدَنُه عَلَى رَفْعِه، وَرَبَّمَا أُورَدَهُ المَهَالِكَ؛ فهو يُجرِي خاطرَهُ مُنقدحًا في أمورٍ لَا يَعي تمامَهَا.

فإنَّ ممَّا يسمعُهُ المرءُ فِي تعليلِ الأَحَاديثِ - مَثَلًا - أشياءَ فَكَر فيهَا المتكلِّمون بها فأرسلُوهَا على عَوَاهِنِهَا قَبْلَ تمام الفهم وآكتمال آلةِ العلم، فصَارَ تعليلُهم ضِحْكَةً عِندَ العارفين بالعلم، فإنِّي سمعتُ رَجُلًا يُعلِّل حديثًا فِي الصَّحِيحِ: أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَضَاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَعَاللَا عُمَلَا عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَعَاللَا عُمَاللَهُ عَنْهَا: «أَنْفِسْتِ؟» - لَمَّا أَنْسَلَّتْ مِنْ فِرَاشِهِ -، فَقَالَ: هاذَا الحَدِيثُ لَهُ قَالَ لِأُمِّ سَلَمَةَ رَضَالِيَّهُ عَنْهَا: «أَنْفِسْتِ؟» - لَمَّا أَنْسَلَّتْ مِنْ فِرَاشِهِ -، فَقَالَ: هاذَا الحَدِيثُ لَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمُ تَضَعْ إِحَدَاهُنَّ مَوْلُودًا، وَالنِّفَاسُ دَمُّ يَكُونُ بَعْدَ وِلَادَةٍ.

وَهٰذَا المَعْنَى الَّذِي عَلَّلَ بِهِ مَعْنَى سَاقِطُ؛ لِأَنَّ أَصْلَ (النِّفَاسِ): حُصُولُ التَّنْفِيسِ، وَهُو لِلْمَرْأَةِ بِدَمٍ، فَيُسَمَّى الْحَيْضُ أَيْضًا (نِفَاسًا)، وَهُو الَّذِي أَرَادَهُ النَّبِيَّ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِقَوْلِهِ: «أَنْفِسْتِ؟».

وَهَاذَا الأَمرُ الَّذِي ذَكَرتُ خطورتَه صارَ شائعًا في النَّاس في ما فُتِنُوا بهِ من دَعْوَى سهولَة الوُصُولِ إلى المعلومةِ تُورِثُهُم قُدرةً على سهولَة الوُصُولِ إلى المعلومةِ تُورِثُهُم قُدرةً على نُفُوذِ أفكارِهِم في معانِي العلم، وأنَّهم يُدركونَ من حقائِقِه أشياءَ تجْري بها خَوَاطِرُهُمْ؛ كالمسموعِ اليومَ في كثيرٍ ممَّا يُنْسَبُ إلى تَدَبُّرِ القرآن، فإنَّه محضُ جَرَيَان الخَوَاطِر، وربَّما الشَريعةِ.

والمَقْصُودُ: أَنَّ مُريدَ النَّجَاة عند الله، الرَّاغبَ في حصولِ كمالِ العلم؛ ينبغِي أن يعرفَ أَنَّ الفِكْرَ في العلم مَرتبةٌ تُدرَكُ بَعْدَ تَمَامِ الفَهْمِ وَٱكْتِمَالِ آلَةِ العِلْمِ.

وَالمَوْرِدُ الْحَامِسُ: المُنَاظَرَةُ؛ وَهِيَ: البَحْثُ فِي العِلْمِ مَعَ غَيْرِهِ؛ لِنُصْرَةِ قَوْلٍ دُونَ آخَرَ، وَإِقَامَةِ الحُجَّةِ عَلَيْهِ.

وَالنَّافِعُ مِنَ المُنَاظَرَةِ: مَا كَانَ مَعَ ذِي عِلْمٍ لِإِرَادَةِ الحَقِّ. فَالمُنَاظَرَةُ النَّافِعَةُ تَجْمَعُ وَصْفَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: وُقُوعُهَا بَيْنَ مُتَّصِفَيْنِ بِالعِلْمِ الكَامِلِ؛ إِمَّا فِي نَفْسَيْهِمَا، وَإِمَّا فِي تِلْكَ المَسْأَلَةِ بِعَيْنِهَا.

وَالْآخَرُ: أَنْ يَكُونَ مُرَادُ كُلِّ مِنْهُمَا الوُّصُولُ إِلَى الحَقِّ.



قَالَ النَّاظم رحمه اللهُ:

فَرُبَّ إِنْسَانٍ يَنَالُ الحِفْظَا وَمَا لَهُ فِي غَايْرِهِ نَصِيبُ وَرُبَّ ذِي حِرْصٍ شَدِيدِ الحُبِّ مُعَجَّزٍ فِي الحِفْ ظِ وَالرِّوَايَهُ وَآخَرُ يُعْظَى بِلَا ٱجْتِهَادِ يُفِيدُهُ بِالقَلْبِ لَا بِنَاظِرهُ

ويُ ورِدُ النَّصَّ وَيَحْكِي اللَّفْظ المِمَّا حَوَاهُ العَالِمُ الأَدِيبُ مِمَّا حَوَاهُ العَالِمُ الأَدِيبُ لِلْعِلْمِ وَالذَّكْرِ بَلِيدِ القَلْبِ لِلْعِلْمِ وَالذَّكْرِ بَلِيدِ القَلْبِ لَيْسَتْ لَهُ عَمَّنْ رَوَى حِكَايَهُ لَيْسَتْ لَهُ عَمَّنْ رَوَى حِكَايَهُ حِفْظًا لِمَا قَدْ جَاءِ فِي الإِسْنَادِ حَفْظًا لِمَا قَدْ جَاءِ فِي الإِسْنَادِ لَيْسَ بِمُضْطِرًّ إِلَى قَمَاطِرِهُ لَيْسَ بِمُضْطِرًّ إِلَى قَمَاطِرِهُ

20 \$ \$ \$ 5 5K

قال الشَّارح وفّقه الله:

ذكر النَّاظِمُ في هلَدِهِ الأبياتِ أنَّ النَّاس يتفاوتُونَ في حظوظِهِمْ من الحفظِ والفَهْمِ الَّذي ينالونَ بِهِ العلمَ.

فتَجِدُ فيهمْ مَنْ تكون له أهليَّةُ في الفهم وقُدرةٌ عليه، فهو واعيةٌ دَرَّاكٌ للمعاني. وتجد منهمْ مَنْ يتقَاصَرُ عن هاذِهِ الرُّتبَةِ من الفهم، فَمَا لَهُ فيه كبيرُ نصيبٍ، وَإِن كَانَ له حظُّ من الحفظِ.

وأشار النَّاظم إلى الثَّاني منهمًا بقوله:

فَرُبَّ إِنْسَانٍ يَنَالُ الحِفْظَ ويُورِدُ النَّصَّ وَيَحْكِي اللَّفْظَ وَمَا وَمَا لَهُ إِنْسَانٍ يَنَالُ الحِفْظَ ويُورِدُ النَّصَ وَيَحْدِي اللَّفْظ وَمَا لَهُ إِنْ غَلْمُ الأَدِيبُ وَمَا لَهُ فِي غَلْمِ النِّينِ النِّسِة إلى قوَّة الفهم هو ضعيفٌ لا يُعَدُّ من أربابِها. وعُرِف مُقابِله بحالِه؛ فإنَّه إذا كانَ في النَّاس مَنْ يضْعُف فَهْمُه، فمُقابِله منهمْ: مَنْ وعُرِف مُقابِله بحالِه؛ فإنَّه إذا كانَ في النَّاس مَنْ يضْعُف فَهْمُه، فمُقابِله منهمْ: مَنْ

يقوى فَهْمُه.

وتجدُ فيهم أيضًا بالنِّسبة للحفظِ مَنْ يكونُ ضعيفَ الحفظِ مع محبَّتِه العلمَ ورغبتِه فيه. وتجد منهم مَنْ هو قَويُّ الحفظ، مُتمكِّنٌ منه، سهلٌ عليهِ.

فالنَّاس متفاوتون في الحفظِ والفهم على درجاتٍ ومَرَاتبَ مُتباينَةٍ.

وأشار النَّاظم إلى مَرَاتب النَّاس في الحفظ في قولِه:

وَرُبَّ ذِي حِرْصٍ شَدِيدِ الحُبِّ لِلْعِلْمِ وَالذِّكْرِ بَلِيدِ القَلْبِ مُعَجَّ زِفِي الحِفْ ظِ وَالرِّوَايَهُ لَيْسَتْ لَهُ عَمَّ نْ رَوَى حِكَايَهُ حِفْظًا لِمَا قَدْ جَاءِ فِي الإسْنَادِ لَـيْسَ بِمُضْطِرِّ إِلَى قَمَاطِرِهُ

وَآخَـرُ يُعْطَـي بِـلَا ٱجْتِهَـادِ يُفِيدُهُ بالقَلْبِ لَا بنَاظِرهُ فالأوَّل: كَليلُ الحفظِ ضَعِيفُه.

والثَّاني: قَوِيُّ الحفظِ حتَّى تَتَمكَّن المحفوظاتُ في قلبِه دونَ كبيرِ ٱجتهادٍ منه؛ ومنهُ: حالُ عَبْدِ اللهِ بْنِ المُبَارَكِ؛ فَإِنَّهُ سُئِلَ: كَيْفَ تَحْفَظُ يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَٰن؟، فَقَالَ: «إِنَّمَا هُوَ إِذَا ٱشْتَهَيْتُ شَيْئًا حَفِظْتُهُ"؛ أيْ: إذا وُجِد في قلبي محبَّةٌ ورغبةٌ له وَجَدَ طريقًا إلى قلبي، فتَمَكَّن منه ورَسَخ فيه، فصار عِلمُه حاضِرًا بقلبه، فهو لا يحتاجُ إلى النَّظر في الكتب المُشارِ إليها بقولِه: (لَـيْسَ بِمُضْطَرِّ إِلَى قَمَاطِرِهْ)؛ فَالقَمَاطِرُ: جَمْعُ قِمَطْرِ، وَهُوَ: وِعَاءُ تُحْفَظُ فِيهِ الكُتُبُ، بِمَنْزِلَةِ الحَقِيبَةِ فِي وَقْتِنَا.

فالحافظُ المتمكِّن غيرُ مُفْتَقِرِ إلى الكتُبِ الموضوعَةِ في القَمَاطِرِ.

وكان الخليل بنْ أحمدَ يُنشِد بيتًا سَيَّارًا:

مَا العِلْمُ إِلَّا مَا حَوَاهُ الصَّدْرُ وَلَيْسَ عِلْمًا مَا حَوَى القِمَطْرُ



قَالَ النَّاظم رحمه اللَّهُ:

فَالْتَمِسِ العِلْمَ وَأَجْمِلْ فِي الطَّلَبْ وَالعِلْمُ لَا يَحْصُلُ إِلَّا بِالأَدَبْ

20 **\$** \$ \$ 5%

قال الشَّارح وفّقه الله:

لمَّا بَيَّن النَّاظِمُ أَنَّ العلم بالتَّعلُّمِ، ثمَّ أَتبَعَه بذِكْر خمسةِ مواردَ يُحَصَّل بها العلمُ؛ أرشدَ إلى ما تَنبَغِي ملاحظتُه في طَلَبِ العلم، فقَالَ: (فَالْتَمِسِ العِلْمَ وَأَجْمِلْ فِي الطَّلَبُ)؛ أيْ: أبتغ العلمَ وَأُخْرِص على تحصيلِه، سالكًا ما يجمُلُ منَ الطُّرق الموصِلَةِ إليهِ.

فقوله: (وَأَجْمِلْ فِي الطَّلَبُ)؛ معنَاه: ٱسْلُكْ فيه طريقًا جميلًا حسنًا، بأنْ تَأْتيَه من وجهِهِ الَّذي يُؤْخَذ منهُ.

وقد تقدَّم في «تَعْظِيمِ العِلْمِ» وَ «خُلاصَتِهِ» وَغيرهِمَا بيانُ كثيرٍ منَ القولِ المتعلِّقِ بمَا يَجْمُل فِي طريقِ أَخْذ العلم، فمَنْ سلكَها كَان أَخْذُه جَميلًا، ومَنْ عَدَل عنهَا إلى غيرهَا أَضَرَّ بنفسِهِ في العلم لغَلَطِه فِي سلوك طريقِه.

ثمَّ ذَكَر أَنَّ من مفاتيحِ حِيازةِ العلمِ: سلوكَ الأدَبِ، وٱلتزامَ مُقتَضَاه في النَّفْس والدَّرس ومعَ الشَّيخ والزَّميل، فقال: (وَالعِلْمُ لَا يَحْصُلُ إِلَّا بِالأَدَبْ)، وَهوَ فِي مَعنى قولِ يُوسُفَ ابْنِ الْحُسَيْنِ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «بِالأَدَبِ تَفْهَمُ العِلْمَ». رَوَاهُ الخَطِيبُ البَغْدَادِيُّ فِي «ٱقْتِضَاءِ العِلْمِ العَمْلَ». العَمْلَ ».

وَالْجُمْلَةُ المَذْكُورَةُ لَمَا مُتَعَلَّقَانِ:

أَحَدُهُما: الهِبَةُ الإلهٰيَّةُ.

وَالآخَوُ: المِنْحَةُ البَشَرِيَّةُ.

فَأَمَّا الْهِبَةُ الْإِلْهِيَّةُ: فإنَّ اللهَ يَهَبُ العِلْمَ لَمَنْ كَانَ مُتَأَدِّبًا، فَإِنَّ العِلْمَ ميرَاثُ النَّبُوَّةِ، وَإِنَّ اللهَ يَجْعَلُ مِنْ أَنْوَارِ النَّبُوَّةِ فِي قُلُوبِ قَلِيلِي الأَدَبِ، ولو قُدِّرَ وجودُ شيءٍ من العلم عندَ اللهَ لَا يَجْعَلُ مِنْ أَنْوَارِ النَّبُوَّةِ فِي قُلُوبِ قَلِيلِي الأَدَبِ، ولو قُدِّرَ وجودُ شيءٍ من العلم عندَ قليلِ أدبٍ فهوَ ليسَ العلمَ الممدوحَ شرعًا.

فالعلمُ الممدوحُ شرعًا: هو النافع، الْمُعَرِّب إلى اللهِ، الحاملُ للعبد على التزام شريعتِهِ. وأمَّا المِنْحَةُ البَشرِيَّةُ: فَإِنَّ المُعَلِّمِينَ يَتَعَاهَدُونَ المُتَأَدِّينَ؛ فَهُو يَبْذُلُ عِلْمَهُ لِلْمُوَدَّبِ، وَاللَّم المُعَلِّمِينَ يعلم أَنَّ العلمَ خزانَةٌ، وأنَّه أمينُ عليهَا، ويَمْنَعُ قَلِيلَ الأَدَبِ مِنْهُ، فَإِنَّ العَاقل من المُعَلِّمِينَ يعلم أَنَّ العلمَ خزانَةٌ، وأنَّه أمينُ عليها، فمِنْ صِدْقِ الأمانةِ أَنْ يتحرَّى مَنْ له حقُّ فِي تِلْكَ الخِزَانَةِ، ولا حقَّ في العلم إلَّا لمَنْ تأدَّب بآدابِه، فإنَّ اللّذين لا يتأدّبون بآدابِ العلم معَ اللهِ، ومعَ رسولِهِ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم، ومع أقرانِهم، ومعَ مجالسِ العلم وأهلِه؛ ليسَ لهم حقٌّ في تلكَ الخزانةِ؛ فإنَّ تلكَ الخزانَةَ فيها العلمُ الموروثُ عن النَّبِيِّ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم، والأمينُ الصَّادَقُ لا يجعلُ تلكَ الجواهِرَ واللَّل لَيْ إلَّا عندَ مَنْ لَهُ حقٌّ فيها.

وأولئكَ الَّذين لهم حقُّ هم الملتزمونَ بشروطِهَا من الآدابِ الشَّرعيَّةِ، والأحكام المَرْعِيَّةِ، فإذا وُجِدَت فيهمْ كَانَ حقيقًا بحامِلِ العلمِ أن يبذلَهُ لهُم، وإذَا سُلِبَتْ منهُم كانَ حقيقًا بصاحبِ العلم أن يمنَعَه منهُم.

وَاعْتَبِر هَاذَا فِي أَخبارٍ مِن أَحوالِ مَنْ مضَى؛ فإِنَّ عَبْدَ الرَّحْمَانِ بْنَ أَبِي حَاتِمٍ وَأَصْحَابَهُ لَكَمَّا قَصَدُوا مِصْرَ لِسَمَاعِ الحَدِيثِ عَلَى الشَّيُوخِ، وَضَاقَ بِمِمْ زَمَنُهُمْ عَنِ السَّمَاعِ عَلَى عَبْدِ اللهِ بْنِ مَسْلَمَةَ بْنِ قَعْنَبٍ القَعْنَبِيِّ؛ كَانَ يَأْتِيهِمْ بَعْدَ العِشَاءِ، فَيَقْرَأُ عَلَيْهِمْ كِتَابَ «المُوطَّأِ» الَّذِي يَرْوِيهِ عَنِ الإِمَامِ مَالِكٍ؛ لِأَنَّهُ رَآهُمْ أَهْلَ أَدَبٍ، يَتَحَرَّوْنَ العِلْمَ وَيَلْتَزِمُونَ شُرُوطَهُ، فَحَمَلَ عَلَى نَفْسِهِ فِي حَمْلِ العِلْمِ إِلَيْهِم؛ لِأَنَّهُمْ يَسْتَحِقُّونَهُ وَهُمْ مِنْ أَهْلِهِ.

وَفِي أَخْبَارِ سُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: «إِنِّي لَأَحْرِمُ الرَّجُلَ الفَائِدَةِ لِمَا أَرَى مِنْ حَالِ جَلِيسِهِ»، فَهو يلاحظ أنَّ ملتمسَ العلم له صُحبةٌ لا تصلُحُ فيهِ فيمنَعُه العلم؛ لأنَّه يخافُ

أَن تُفسدَه تلكَ الصُّحبةُ فيُجعَل العلمُ عندَ مَنْ لَا يستحقُّهُ.



قَالَ النَّاظم رحمه اللَّهُ:

الأَدَبُ النَّافِعُ حُسْنُ الصَّمْتِ فَفِي كَثِيرِ القَوْلِ بَعْضُ المَقْتِ فَكِيْ لَكِيْرِ القَوْلِ بَعْضُ المَقْتِ فَكُنْ لِحُسْنِ الصَّمْتِ مَا حَيِيتَا مُقَارِنًا تُحْمَدُ مَا بَقِيتَا

20 **\$** \$ \$ 500

قال الشَّارح وفّقه الله:

لمَّا قرَّرَ النَّاظِمُ أَنَّ العلم لا يحصلُ إلَّا بالأدبِ شَرَعَ يذكُرُ أنواعًا منَ الأدبِ ووجوهًا منه مُقَدِّمًا (حُسْن الصَّمْتِ)؛ أيْ: الصَّمتَ الحَسَنَ بالإمساكِ عمَّا لا يُحتَاجُ إليهِ من الكلام.

ويتأكَّد الصَّمت إذا تحقَّقت مَضَرَّةُ الكلام، أو لم تتبيَّنْ منفعتُه ولا مَضَرَّتُه.

فَالكَلامُ ثَلَاثَةُ أَقْسَامٍ:

أَحَدُهَا: كَلَامٌ بَيِّنُ المَنْفَعَةِ.

وَثَانِيهَا: كَلَامٌ بَيِّنُ المَضَرَّةِ.

وَ قَالِثُهَا: كَلَامٌ لَمْ يَتَبَيَّنْ نَفْعُهُ مِنْ ضَرَرِهِ.

والعبدُ مأمورٌ في القسميْنِ الأخيرينِ بِالصَّمتِ؛ لِمَا في «الصَّحيحينِ» من حديث أبي هُريْرة رَضَيَالِللهُ عَنْهُ؛ أَنَّ النَّبِيِّ صَلَّاللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ فَلْيَقُلْ هُرَيْرَة رَضَيَالِللهُ عَنْهُ؛ أَنَّ النَّبِيِّ صَلَّاللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ فَلْيَقُلْ خَيْرًا أَوْ لِيَصْمُتُ»؛ فالكلامُ المأمورُ به هو مَا كانَ خيرًا - أي بَيِّنَ المنفعة -، وَمَا عَدَاه - مَمَّا يكون بَيِّنَ المضرَّةِ، أو لم تتحقَّق منفعتُه من مضرَّتهِ - فَإنَّ العَبْدَ مأمورٌ بالإمساكِ عنه وأن يَغْزنَ لسانَه ويحفظه، مُمتثلًا ما أرشدَ إليه النَّاظم بقوله:

فَكُنْ لِحُسْنِ الصَّمْتِ مَا حَيِيتَا مُقَارِنًا تُحْمَدُ مَا بَقِيتَا

أيْ: كُن خازنًا لِلسَانك، حافظًا له، مُمسِكًا عمَّا لا خيرَ فيهِ من الكلام، فإنَّك تَحْمدُ عاقبة ذَ لِكَ فِي الدُّنيَا والآخِرَةِ، ويبقَى ذِكْرُكَ بِالخيرِ في الحياةِ وفي المَمَاتِ مَا بقي خَبرُكَ. وها لَا أَنْ هو منْ أكثر مواردِ العَطَبِ الَّتِي تَفسُدُ بَهَا أحوالَ الخلقِ إذا أرسلُوا ألسِنتُهُم في ما لا ينفعُهُم، أوْ في ما هو بَيِّنُ الضَّررِ، أو ممَّا لا يَتَبيَّنُ نَفْعُه منْ ضَرِرِه، فإنّه يرجِع هذا عليهم بفسادِ قلوبهم.

وقد ذكر أبنُ القَيِّم رَحِمَهُ اللَّهُ في غيرِ كتابٍ أبوابًا من مُفسِدات القلوبِ، فَلَهَج بواحدٍ منهَا وَهُوَ: (كَثرة الكلَام)، فإنَّ مَنْ كَثُرَ كلامُه كَثُرَ خطؤُه فوقَعَ فِيما يضرُّ، أو وَقَعَ فيما لا يتبيَّن منفعتُه من ضرَرِه، فيرجعُ ذَالِكَ عليْهِ بفسَادِ قلبِهِ.

وحَبْسُ اللِّسانِ وخَزْنُه من الرِّياضَاتِ النَّافِعَةِ فِي تهذيبِ النَّفْسِ وَإِصْلَاحِ الأخلاقِ، فيبنبغي أن يُعَوِّد أحدُنَا نَفْسَه خَزْنَ لسانِه بأن يتقلَّلَ من الكلام، وإذَا جَلَسَ في موضع فيه غيرُه مِمَّنْ هو أكبرُ منه أمسَكَ ولم يتكلَّم، وإن كانَ يُشَارُ إليهِ بالعلمِ أكثرَ منهُ، ممَّنْ هو في أقرانِه، فإنَّ رعَاية هذَا ممَّا ينتَفِع بهِ العبدُ في صلاح قلبِهِ وحُسْنِ دينِه.

وإذا كَثُرَ هَذْرُ المرْءِ وجَرَيَانُ لِسَانِهِ بين النَّاس وقعَ في أشياءَ تُفسِدُ دينَه ودنيَاهُ. وفي أَخْبارِ مُوَرِّقٍ العِجْلِيِّ أَنَّهُ قَالَ: «جَاهَدْتُ نَفْسِي عَشْرَ سِنِينَ فِي تَعَلَّمِ الصَّمْتِ» آه. ووجْهُ المُجَاهَدَةِ: أَنَّهُ توجدُ عندَه شَهْوَةُ الكلام فيَحْبسُ لسانَه.

فإذا أردت أن ترتاضَ رياضَة حِفْظ اللِّسان فاعقلْ هلذَا المعنى، فإذَا ٱشتاقت نفسُكَ للكلام، وٱرتفعتْ إليكَ الأبصارُ وأشارتْ إليكَ الأصابعُ فأَلْجِمْ لسَانَكَ مَا ٱستطعتَ، إمّا بالإمساكِ عنِ الكلامِ تارةً، أو بالتَّقلُّلِ منه تارةً أخرَى، فإذا أُلْجِئْتَ إلى الحديث فأقِلَّ الكلام، فإذَ قُلَّة الكلام يكثُرُ بها دينُ المرء وعقله، كمَا أنَّ كثرةَ الكلام يَضْعفُ بها دينُ المرء وعقله، وَاعْتَبِر هلذَا في أحوالِ النَّاس تجدْ صِدْقَهُ.

قَالَ النَّاظم رحمه اللهُ:

وَإِنْ بَدَتْ بَيْنَ أُنَاسٍ مَسْأَلَهُ فَلَا تَكُنْ إِلَى الْجَوَابِ سَابِقَا فَلَا تَكُنْ إِلَى الْجَوَابِ سَابِقَا فَكَمْ رَأَيْتُ مِنْ عَجُولٍ سَابِقِ فَكَمْ رَأَيْتُ مِنْ عَجُولٍ سَابِقِ أَزْرَى بِهِ ذَلِكَ فِي المَجَالِسِ أَزْرَى بِهِ ذَلِكَ فِي المَجَالِسِ الصَّمْتُ فَاعْلَمْ بِكَ حَقًّا أَزْيَنُ الصَّمْتُ فَاعْلَمْ بِكَ حَقًّا أَزْيَنُ

مَعْرُوفَةُ فِي العِلْمِ أَوْ مُفْتَعَلَهُ حَتَّى تَرَى غَيْرَكَ فِيهِ نَاطِقَا مِنْ غَيْرِ فَهْمٍ بِالْخَطَاءِ نَاطِقِ مِنْ غَيْرِ فَهْمٍ بِالْخَطَاءِ نَاطِقِ بَيْنَ ذَوِي الأَلْبَابِ وَالتَّنَافُسِ إِنْ لَمْ يَكُنْ عِنْدَكَ عِلْمٌ مُتْقَنُ

20 \$ \$ \$ 5 5K

قال الشَّارح وفّقه الله:

ذَكَرَ النَّاظِمُ أَنَّ من مواردِ الصَّمتِ الحَسَن: الإمساكَ عن الكلامِ فِيمَا يجري ذِكْرُه من مسائلِ المتجدِّدةِ مسائلِ المقرَّرةِ الحاصِلَةِ، أو فِي المسائلِ المتجدِّدةِ النَّازلَةِ.

فإنَّ الصَّمتَ الحَسَنَ: أن يُمسكَ المرءُ عن الجوابِ فيه حتَّى يرى غيرَه ممَّنْ هُم أكملُ عِلمًا، وأكبرُ سِنَّا، وأتمُّ عَقْلًا قد تكلَّموا فيه، فيتكلَّمُ حينئذٍ بمثلِ كَلَامهِم، ويُحابي مقالَمُم، ويبني على أصولِهِم، ويُوسِّع النَّظر في ما قرَّرُوهُ.

فمِنْ حُسن صمْتِ أحدِنا: ألَّا يزاحم أهلَ العلمِ القائمينَ بهِ في ما هُمْ به أَوْلَى.

وإذا أرادَ أن يتكلَّمَ لم يتقدَّمْ بين أيديهم، فإذَا تكلَّمُوا وكَانَ قَدْ زَوَّر في نفسِه أن يتكلَّمَ بمثلِ كلامِهِمْ تكلَّمَ حِينئذٍ بعدَ كَلامِهمْ، وإنْ زَوَّرَ في نفسِه خلاف كلامِهم أمسَكَ حينئذٍ عن الكلام؛ فإنَّه خيرٌ لَهُ في دينِه وعقلِه.

فلو قُدِّرَ أَنَّ أَمْرًا مِنَ الأمورِ جَرَى بِينِ النَّاسِ فَالْزَمِ الصَّمتَ الْحَسَنَ؛ وإن كَانَ النَّاسُ ينتظرونَ منكَ كلمةً، فإذَا تَقَدَّمَ بِينَ يديْكَ أَحَدٌ فَتَكَلَّمَ وَاحْتِيجَ إلى كلامِكَ - نُصْرةً للحقِّ وتقويةً له وكنتَ تريدُ الكلامَ بمثلِ ما تكلَّم به - فتكلَّم بعدَهُ، وإن عَرَضَ لكَ من المعَانِي مَا ترَى به أَنَّ الرَّاجِح عندكَ هو خلافُ ما قرَّره وكانَ هو منَ المَأْمُونينَ في العلم، المنظورِ إليهِمْ عندَ الخَلْق فلا تُزاحمُه، وَٱلْزَم ما عندَكَ من العلمِ، حتَّى إذا الحتيجَ إليكَ فَحِينئذٍ قُمْ في هلذَا المقام.

فإنَّ مَنْ رَعَى هلذَا الأَدَبَ منَ العلمِ في نَفْسِه حَفِظَ دينَه وعقلَه، ومَنْ زَاحَم أَهْلَ العلمِ أَذْرَى على دينِه وعقلِه.

وَذَكَر النَّاظِمُ مَنْ مَزَالِقِ العَجَلَة في العلمِ والمسابقَةِ بالقولِ فيه الوقوعَ في الخطإِ الَّذي يُزرِي بصاحبِه عندَ المتنَافِسِينَ في معالِي الأمورِ، فإنَّ المُسارعَة والمُسابقَة إلى القولِ تَجُرُّ إلى الوقوع في الخطإ، فيكونُ ذَ'لِكَ رَزِيَّةً تعيبُ المتكلِّم بهَا.

وإذا كانتِ الحالُ كذَلكَ فالأمرُ النَّافع سلوكُه هو المذكورُ في قولِ المصنِّف:

الصَّمْتُ فَاعْلَمْ بِكَ حَقًّا أَزْيَنُ إِنْ لَمْ يَكُنْ عِنْدَكَ عِلْمٌ مُتْقَنُ

فالصَّمتُ عندَ بُدُوِّ القولِ في مسائِلِ العلمِ أَزْيَنُ بأهلهِ إن لم يكنْ عندَ المتكلِّمِ علمٌ مُتقَنُّ - أيْ: علمٌ رَاسِخٌ.



۲٧

قَالَ النَّاظم رحمه اللهُ:

وَقُلْ إِذَا أَعْيَاكَ ذَاكَ الأَمْرُ مَا لِي بِمَا تَسْأَلُ عَنْهُ خُبْرُ فَاكَ الْأَمْرُ مَا إِذَا أَعْيَاكَ ذَاكَ مَا زَالَتْ تَقُولُ الحُكَمَا فَذَاكَ مَا زَالَتْ تَقُولُ الحُكَمَا

20 **\$** \$ \$ 65

قال الشَّارح وفّقه الله،

ذكر النَّاظِمُ الجوابَ النَّافعَ فِي المسائلِ الَّتي يَعْزُبُ عِلم أَحدِنَا عنهَا، وَهُوَ قولُ: (لَا أَدْرِي)، المُشَارِ إليه بقولِه: (مَا لِي بِمَا تَسْأَلُ عَنْهُ خُبْرُ)؛ فإذا سُئِل المرءُ عن شيءٍ لا يعلمُه كانَ الجوابُ النَّافعُ هو أَنْ يصدَعَ بقولِ: (لَا أَدْرِي).

ولِجلَالةِ هلنهِ الكلمةِ صارتْ نِصْفَ العلم، كَما قَالَ:

فَذَاكَ شَطْرُ العِلْمِ عِنْدَ العُلَمَا كَذَاكَ مَا زَالَتْ تَقُولُ الحُكَمَا

فمِنَ الشَّائِعِ قولُهُمْ: «(لَا أَدْرِي) نِصْفُ العِلْمِ»، وأقدمُ مَنْ أُثِرَت عنهُ هاذِهِ الكَلِمَةُ هُوَ عَامِرُ بْنُ شَرَاحِيلَ الشَّعِبِيُّ، أَحَدُ التَّابِعِينَ. رَوَاهُ الدَّارِمِيُّ وَغَيْرُهُ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ.

نَعْمْ؛ وقعَ في كلّام أَبِي عُمَرَ ٱبْنِ عَبْدِ البَرِّ فِي «جَامِعِ بَيَانِ العِلْمِ وَفَضْلِهِ» وَفِي «الانْتِقَاءِ» أَنَّهُ قَالَ: ((لَا أَدْرِي) نِصْفُ العِلْمِ»)، وَهلْذِهِ الكلمةُ لمْ أَنَّهُ قَالَ: (لَا أَدْرِي) نِصْفُ العِلْمِ»)، وَهلْذِهِ الكلمةُ لمْ تُوجَدْ مَرويَّةً عن أَبِي الدَّرْدَاءِ فِي مَا فِي أَيْدِينَا منَ التَّالَيف، فأخشى أن يكونَ وَهَمًا.

فإنْ صَحَّ أَنَّهَا رُوِيَتْ عنه فأبو الدَّرداء رَضَالِلَهُ عَنْهُ أَقدَمُ من الشَّعِبِيِّ، فهو صحابيُّ وَالشَّعبِيِّ تابعيُّ، للكِنَّ المرويَّ بإسنادِهِ في الكتبِ الَّتي ٱتَّصلتْ بنَا هوَ مرويُّ عن الشَّعبِيِّ عند الدَّارِمِيِّ وَغَيْرُهُ بِإِسْنَادٍ صَحِيح.

وَوَجْهُ كُونِهَا نصفَ العلمِ: أَنَّ العلمَ مقسومٌ بينَ (أَدْرِي) وَ(لَا أَدْرِي)؛ فَأَحدُهما نصفُ

الآخر، ذَكَرَه يَخْيَى بنُ آدَمَ فِي مَا رَوَاهُ عَنْهُ ٱبْنُ نَصْرٍ فِي «تَعْظِيم قَدْرِ الصَّلَاةِ».

فالعلمُ بينَ شيءٍ يُدرَى وشيءٍ لا يُدرَى، فالَّذي يُدرَى يَتَكلَّم به دارِيهِ بمَا يعرفُه، والَّذي لا يُدرَى يُتكلَّم به دارِيهِ بمَا يعرفُه، والَّذي لا يُدرَى يُمسِكُ عنهُ المسْئُولُ فيقول: (لَا أَدْرِي).

ومِنْ لَطِيفِ العلْمِ: أَنَّ سَعِيدَ بْنَ عَبْدِ العَزِينِ - أَحَدِ عُلَمَاءِ أَتُبَاعِ التَّابِعِينَ مِنْ أَهْلِ الشَّامِ - كَانَ يَقُولُ: «لَا أَدْرِي لِمَ (لَا أَدْرِي) نِصْفُ العِلْمِ». رَوَاهُ عَنْهُ أَبُو زُرْعَةَ الدِّمَشْقِيُّ فِي «تَارِيخِهِ».

وَكَشْفُ مَا غَمُض عليهِ: هوَ المعنى المتقدِّم الَّذي ذكره يحيى بنُ آدمَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالى. وقدْ صَارَ هاذَا الأصلُ - (لَا أَدْرِي) - أَصْلًا راسخًا في العلمِ عندَ أهلِه؛ أنَّ مَنْ سُئلَ عن شيءٍ منهُ لم يعلمُه فإنَّ الوصيَّة النَّافِعَة فِي حَقِّه أن يلزمَ قَوْلَ (لَا أَدْرِي)، حتَّى صارَ أهلُ العلمِ والحِكمةِ يُوصي بعضُهم بعضًا بلزوم هانِهِ الكلمةِ.

وقد أشرتُ إلى هاذَا المعنَى في أبياتٍ؛ قلتُ فيها:

وَقَوْلُ (لَا أَعْلَمُ) عِنْدَ العُقَلَا وفَقْدُهَا مِنَ اللِّسَانِ عَابُوا وَيَنْبُ غِي لِعَالِمٍ أَنْ يُسورِثَا لأَنَّهَا رَافِعَةٌ وَكَمْ قَضَى وَغَيْرُهُ أَوْلَى بِهَا وَأَجْدَرُ وَآنِفٌ مِنْ قَوْلِمَا رَقِيعُ فَالْهَجْ بِهَا هُدِيتَ مَا ٱسْتَطَعْتَ

عُدَّ فِي العِلْمِ ونِصْفًا جُعِلَا مَقَاتِلُ السَمْرُءِ بِهِ تُصَابُ أَصْحَابَهُ مَقَاهَا مَا حَدَّثَا أَصْحَابَهُ مَقَاهَا مَا حَدَّثَا بِحُكْمِهَا مِنَ الأَنَامِ مُمْرْتَضَى وَمَنْ يُضِيعُ رُشْدَهُ لا يُنْصَرُ وَدِينُهُ فِي نَفْسِهِ وَضِيعُ وَالْزَمْ هَا فَنِعْمَ مَا أَتَّخَذْتَ



۲9

قَالَ النَّاظم رحمه اللهُ:

إِيَّاكَ وَالعُجْبَ بِفَضْلِ رَأْيِكَا وَٱحْذَرْ جَوَابَ القَوْلِ مِنْ خِطَابِكَا كَالْكُمُهُ وَالْعُجْبَ بِفَضْلِ رَأْيِكَا فَاعْتَنِمِ الصَّمْتَ مَعَ السَّلَامَهُ كَمْ مِنْ جَوَابٍ أَعْقَبَ النَّدَامَهُ فَاعْتَنِمِ الصَّمْتُ مَعَ السَّلَامَهُ

20 **\$** \$ \$ 500

قال الشَّارح وفّقه الله؛

حَذَّر النَّاظِمُ في هَذَيْنِ البَيْتَيْنِ من بَلِيَّتِيْن تكتنفَانِ المتكلِّم في العلم:

فالبَلِيَّةُ الأُولَى: مُداخَلَةُ العُجْبِ النَّفْسَ، وَتَسَلَّلُهُ إليهَا، فيرَى المُتكَلِّمُ فِي العلمْ لنَفسِه
عَلَى غيرِه فَضْلًا، ثمَّ يطلبُ لها قَدْرًا ووَصْلًا.

والعُجْبُ هُوَ: النَّظُرُ إِلَى النَّفْسِ بِعَيْنِ الإِجْلَالِ وَالتَّعْظِيمِ.

فتجد مِن النَّاس مَنْ ينتسبُ إلى العلم ويُعَدُّ من أهلِهِ وتعتريهِ هانِهِ البليَّةُ، فيُعجَب بنفسِه، ناظرًا إليها بِعَيْنِ الإِجْلَالِ وَالتَّعْظِيمِ، فهوَ يرى أنَّ له من الكمالِ ما ليسَ لغيرِه، وأنَّ عندَه منَ الفضْلِ تَحْصيلًا وبيانًا مَا ليسَ عندَ سِوَاهُ، فَيزْهُو بنفسِه على الخَلْقِ، وَهي منْ أعْظَمِ الغَوَائِل المُفسِدةِ للمرءِ فِي علمٍ أو غيرِه؛ لأنَّ العبدَ مأمورٌ أن ينظرَ إلى نفسِه بعين النَّقص، مُجتهدًا في القيام بحقِّ الله.

ومنه: حالُه صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي قيامِه اللَّيلَ حَتَّى تَتَفَطَّر قدمَاهُ، فتقول له عائشة: يَا رَسُولَ اللهِ ؛ إِنَّ اللهَ غَفَرَ لَكَ مَا تقدَّم من ذنبِكَ ومَا تأخّر!، فيقول: «يَا عَائِشَةُ ؛ أَفَلا أَكُونُ وَسُولَ اللهِ ؛ إِنَّ الله غَفَرَ لَكَ مَا تقدَّم من ذنبِكَ ومَا تأخّر!، فيقول: «يَا عَائِشَةُ ؛ أَفَلا أَكُونُ عَبْدُا شَكُورًا»؛ فهو لا يرى أنَّ ما له من حُسْنِ عبادةِ ربِّه شيئًا، وأنَّ الله حقيقٌ بدوام شُكْرِه، وأنَّه مهما أتى من عبادةِ الله وتعظيمِه فإنَّ حقَّ الله أعظمُ.

فالمرءُ مأمورٌ أن ينظرَ إلى نَفسِه بعينِ الإزراءِ والعيبِ، وأن يقمَعَ طُغيانَ العُجبِ منها،

فإنَّه إذا أستولَى على قلبِ العبد أفسدَه.

فالمرءُ إذا أعجبتْه نَفْسُه في عبادةٍ أو علمٍ أو غيرهما عَلِقَ بقلبِه مَنْجَنِيقٌ ربَّما جَرَّه إلى مهاوِي الرَّدَى، وَلَا سبيلَ إلى الخَلاص منه إلَّا بملاحظة أنَّ النِّعْمَة الَّتِي أَنْتَ فِيهَا لَمْ تَكْتَسِبْهَا بِقِوَاكَ وَلَكِنَّ اللهَ هَدَاكَ، فإذَا أعجبَك أنَّك جالسٌ في حِلَق العلم، معدودٌ في طُلَّابه؛ فاعلم أنَّ الله عَنَّوجَلَّ له الفضلُ الأعظمُ عليكَ، فهو الَّذي هَدَاكَ إلى ذَلكِ، وإلَّا لَكُنْتَ كغيركَ ممَّنْ تنظرُ إليهم بعينِ النَّقص ممَّنْ يُخالطونَ المعاصي أو يُضَيّعُونَ أوقَاتهُم فيمَا لا ينفعُهم.

والبَلِيَّةُ الثَّانية: آبتداءُ القول بشيءٍ لم يتكلَّم به أحدٌ قبلَكَ، فيكونُ إنشاؤُه من مُبتكراتِ خيالِك، ومُبتدَعاتِ أفكاركَ.

ومَحلُّ الذَّمِّ: فيمَا يُحتَاج إليه من العلمِ المشهورِ الَّذِي تكلَّم فيهِ أهلُ العلمِ طبقَةً بعد طَبقَةٍ.

فالعدولُ عمَّا قالُوا، وإبداءُ سِواه ممَّا يُعَابُ به المرءُ؛ لأنَّ العادةَ الجاريةَ أن يكونَ هلاً الَّذي أبدَاهُ غيرَ مبنيٍّ على أصلٍ وثيقٍ، وَلا مَسبوقٍ بعالمٍ عتيقٍ، فهو يستحسنُ شيئًا ثمَّ يتكلَّم به، فمتى وُجِدَت تلك الحالُ مِنَ العبدِ فإنَّها بَليَّةٌ.

[مسائة]: لو قالَ إنسانٌ: نحنُ سَمعنَاكَ تقولُ: الصَّلَاةُ هيَ: الحُنُو وَالعَطفُ، وَنحْن نحضُ الدُّروسَ، ونقرأُ في الكتُبِ: (الصَّلَاةُ هِيَ: الدُّعَاءُ)، فَهَا أنتَ عندَكَ هلِهِ البليَّةَ! نحضُ الدُّروسَ، ونقرأُ في الكتُبِ: (الصَّلَاةُ هِيَ: الدُّعَاءُ)، فَهَا أنتَ عندَكَ هلِهِ البليَّةَ! [الجواب]: نحنُ نُحِبُّ النَّاصحَ الصَّادقَ الذِي يَنصحنَا، فإنَّنا بشرٌ غير معصومين. والجوابُ: أنَّ هلاَ القولَ الَّذي ذكرتُه مُتَّصفٌ بوصفينِ:

أحدهما: أنَّه مبنيٌّ على أصلٍ وثيقِ؛ فإنَّ ٱسم (الصَّلاة) في كلامِ العربِ يقعُ على هذَا. والآخر: أنَّ هلذَا القولَ الَّذي ذكرتُه لكَ قدْ سُبِقْتُ بهِ من محقِّقينَ لِلْعلمِ، منهم: السُّهَيْلِيُّ، وٱبن القيِّم، وٱبنُ هشامِ، والدَّمَنْهُورِيُّ في آخرينَ.

وقد زَيَّفَ آبن القيِّم دعوى أنَّ (الصَّلَاةُ هِيَ: الدُّعَاءُ) فِي «بدائعِ الفوائدِ» مِن أربعةِ وجوهٍ.

فكونُك لا تعلمُ هلذَا لا يعْني أنَّ هلذَا القولَ الَّذي سمعتَه قولٌ جديدٌ في العلم، وإنَّما هو جديدٌ عليك، أو جديدٌ على زمَانِ أهلِ علمٍ شُهِرَ عندَهُم قَوْلٌ حتَّى غَلَبَ عَلَيْهِم هلذَا القولِ.

فالمذمومُ الممقوتُ هو: الَّذي لا يُبنَى على أصلٍ وثيقٍ وَلَا يرجِعُ إلى علمٍ عتيقٍ. ثمَّ محلُّ هلذَا الذم: فِي مَا يتعلَّق بهِ تقريرُ أصولِ الدِّين وبيانُ أحكامِه ممَّا تَتابَع عليه النَّاس، دونَ مَا بُنِيَ عَلَى أصولِ الفهمِ والإدراكِ الَّتي جرى عليهَا أهلُ العلمِ.

فمثلًا: لو قلتُ لكُمْ: إنَّ منْ أنواعِ علومِ الحديثِ نوعُ (المَقْرُونِ)؛ وهو: أن يُذْكَرَ في الإسنادِ أثنانِ فأكثر؛ كأنْ يقولَ مسلمٌ: (حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ، وَيَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ، وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ؛ جَمِيعًا عنْ إسماعيلَ بنِ جعفرَ) إلى تمامِه، فالثَّلاثة الأوائلُ تُسمَّى روايتُهُم (مقرونًا)، وَهاذَا النَّوع لَهُ وقوعٌ عند المُحدِّثينَ، ولهُ منفعةٌ في علمِهِمْ، فمِنْ منافعِه أنَّ هاذَا يُسمَّى (مُتَابَعَةً)، فكرنٌ وفلانٌ وفلانٌ وفلانٌ روى الحديث عنِ إسماعيلَ بنِ جعفرٍ. إلى غير ذَالِكَ من منافعِه.

فحينئذٍ زيادةُ هذَا النَّوع ليس ممنوعًا منهَا؛ بل مأذونٌ بها من وجوهٍ كثيرةٍ؛ أيسرُها: أنَّ أُوّل مَنْ صَنَّف في مصطلحِ الحديثِ هو أبنُ الصَّلاح، فذكرَ أنواع علوم الحديث ممَّنْ صَنَّف فزاد العراقيُّ، ثمَّ زادَ أبنُ حجَرٍ، ثمَّ زاد السُّيوطيُّ حتَّى بَلَّغها أكثرَ من تسعينَ نوعًا.

فالأصلُ عند أهلِ العلمِ في هلذَا أنَّه محلُّ للزِّيادةِ، ولذَ لِكَ ينبغِي أَنْ يُحسِن المتكلِّمُ فِي العلمِ مواردَ الفهم من أصولِه الَّتي يُقرِّرها أهلُه حتَّى يعرفَ ما يجرِي فيه القولُ ومَا لَا يجرِي فيه القولُ.

وما كان ممنوعًا من القول فيه فالسَّلامة فيه أمتثال ما ذَكره النَّاظم بقوله: (فَاغْتَنِمِ الصَّمْتَ مَعَ السَّلَامَةُ)؛ فَسَلَامَةُ دينِ الإنسانِ أن يمتثلَ الصَّمتَ مُبتغيًا سلامةَ دينِه عندَ اللهِ، وعِرْضِه عندَ الخلقِ، على أنَّ مَنْ نَبُلَ فِي العلمِ يُبْتلَى بمَنْ لم يَصِل إلى مرتبةِ النُّبُلِ فيهِ اللهِ، وعِرْضِه عندَ الخلقِ، على أنَّ مَنْ نَبُلَ فِي العلمِ يُبتلَى بمَنْ لم يَصِل إلى مرتبةِ النُّبلِ فيهِ مِمَّنْ يُزَيِّف أقوالًا صحيحةً في كلِّ قرنٍ وزمانٍ، وَلكِنَّ طريقَ إيصالِ الخيرِ إليهِ ليسَ بمُلاجَجَتِهِ ومجادلَتِه بالباطلِ، وإنَّمَا بنصب الحقِّ، ولذَ للِكَ فإنَّه ما مِنْ مسألةٍ يستغربُها سامعُها أذكرُهَا إلَّا وأذكرُ أحدًا من أهل العلم قالَ بهَا.

فَهٰذِهِ المسائلُ الَّتِي ذكرناهَا وأمثالهُا من المسائلِ الَّتِي يظنُّ بعضُ النَّاس أنَّ هٰذِهِ مسائلَ جديدةً؛ ما من مسألةٍ إلَّا وفيها من أهلِ العلمِ مَنْ تكلَّم؛ لأنَّ هٰذَا هوَ الأصلُ الَّذِي يَسْلَمُ به دينُ الإنسانِ ويحصلُ به النَّفع للخَلْق.

فإنّه ليس المقصودُ من جَمْع العلم أن يُنهِك المرءُ قلبَه ودينَه في مُراغمةِ النّاس ومُجادلتِهم ومُجالَدَتِهم، وإنّما مقصودُ صاحِبِ العلمِ الصّادقِ أن يُوصلَه العلمُ إلى الله، ويكونُ هو مُوصلًا لِلخَلْق إلى الله، فمتى كانت هاذِهِ نيّتُه فَتَح الله عليه بأنواع المعارف ولم يُشغله بالخَلق.

وما أحسن قولَ ٱبْنِ عَوْنٍ: «ذِكْرُ النَّاسِ دَاءٌ، وَذِكْرُ اللَّهِ دَوَاءٌ»، وقال مَكْحُولُ الشَّامِيُّ: «ذِكْرُ النَّاسِ دَاءٌ، وَذِكْرُ اللَّهِ شِفَاءٌ».

فاشتغلوا بالدَّواء والشِّفاء، وٱحذروا من الدَّاء.



قَالَ النَّاظم رحمه اللهُ:

العِلْمُ بَحْرُ مُنْتَهَاهُ يَبْعُدُ لَيْسَ لَهُ حَدُّ إِلَيْهِ يُقْصَدُ وَلَيْسَ لَهُ حَدُّ إِلَيْهِ يُقْصَدُ وَلَيْسَ كُلُّ العِلْمِ قَدْ حَوَيْتَهُ أَجَلْ وَلَا العُشْرُ وَلَوْ أَحْصَيْتَهُ وَلَا العُشْرُ وَلَوْ أَحْصَيْتَهُ وَمَا بَقِي عَلَيْكَ مِنْهُ أَكْثَرُ مِمَّا عَلِمْتَ وَالْجَوَادُ يَعْثُرُ وَمَا بَقِي عَلَيْكَ مِنْهُ أَكْثَرُ مِمَّا عَلِمْتَ وَالْجَوَادُ يَعْثُرُ

20 **\$** \$ \$ 500

قال الشَّارح وفّقه الله:

ذكر النَّاظِمُ ممَّا يُستعانُ بهِ في تحصيلِ المطلوبِ المأمولِ معرفتُه ممَّا يُسَهِّل بلوغَ الأَرَب إدراكُ هلِهِ الحقائق المذكورة في هلِهِ الأبياتِ الثَّلاثَةِ، فكلُّ بيتٍ منهَا يُشَيِّد معنًى سامقًا ذَا بَالٍ في العلم.

فَأُوَّ هُمَا: معْرِفَةُ مُلتمِسِ العلمِ أنَّ العلمَ واسعٌ لا مُنتهَى لهُ، كما قال النَّاظم:

العِلْمُ بَحْرُ مُنْتَهَاهُ يَبْعُدُ لَيْسَ لَهُ حَدُّ إِلَيْهِ يُقْصَدُ

والثَّاني: معْرِفَةُ مُلتمِسِ العلمِ أنَّه مهما حَصَّل منهُ فلنْ يجمعَه كُلَّه، ولا عُشْرَهُ، ولوِ ٱجْتَهَد في إحصائِه؛ فإنَّ القُوَى البشريَّة تَتَناقصُ عن هلذا.

وثالثُها: معْرِفَةُ مُلتمِسِ العلمِ أنَّ ما بَقِي وفَضُلَ من العلم وراءَ ما أدركَه أكثرُ وأعظمُ، وهي حالُ النَّقْص الَّتي طُبعَ عليهَا الإنسانُ، فالجَوَاد مهمَا كان قويًّا يَعْرِض لَه عِثارٌ يسقطُ به.

فملتمِسُ العلم مهمَا ٱبتغَى منه مُجتهدًا فإنَّه يبقى وراءَ ما أدركَ منَ العلم علومٌ كثيرةٌ.



قَالَ النَّاظم رحمه اللهُ:

إِنْ كُنْتَ لَا تَفْهَمُ مِنْهُ الكَلِمَا وَآخَرُ تَسْمَعُهُ فَتَجْهَلُهُ وَآخَرُ تَسْمَعُهُ فَتَجْهَلُهُ يَجْمَعُهُ البَاطِلُ وَالصَّوَابُ فَافْهَمْهُمَا وَالدِّهْنُ مِنْكَ حَاضِرُ

فَكُنْ لِمَا عُلِّمْتَهُ مُسْتَفْهِمَا القَوْلُ قَوْلُ الْعَلَمُهُ القَوْلُ قَوْلُ الْعَلَمُهُ وَكُلُّ قَوْلُ الْعَلَمُهُ وَكُلُّ قَوْلٍ فَلَهُ جَوابُ وَلَلْ اللهِ عَلَامٍ أَوَّلُ وَآخِ وَلِالْ عَلَامِ أَوَّلُ وَآخِ رَابُ وَلِلْ عَلَامٍ أَوَّلُ وَآخِ رَابُ وَلِلْ عَلَامٍ أَوَّلُ وَآخِ رَابُ

20 \$ \$ \$ 5 5K

قال الشَّارح وفَّقه اللَّه:

ذكر النَّاظم رَحِمَهُ ٱللَّهُ مِنَ الإرشادِ النَّافعِ لملتمسِ العلمِ: أَنْ يطلبَ فَهْم ما يُلْقَى إليه منهُ، وإذا عَسُر عليه فَهْم شيءٍ من معانِيهِ ٱجتهدَ في تَفَهُّمِه وسألَ عنه؛ لأَنَّ الأقوال الَّتي تُذكر لكَ في العلم هي بالنِّسبة لكَ نوعان:

أَحِدُهُمَا: قَوْلٌ تَسْمَعُهُ فَتَعْلَمُه وَلَا يَخْفَى عَلَيْكَ.

والآخر: قَوْلٌ تَسْمَعُهُ فتجهله وَيَخْفَى عَلَيْكَ.

فالأوَّل إذا وصلَ إلى قلبِكَ ٱستقرَّ فيهِ، فإنَّك إذا فَهِمْتَ معنًى من معاني العلمِ ووعَاه قلبُك وجدَ له مَرْبعًا ومَحلًّا فيه.

وأمَّا ما تسمعُه فتجهلُه ويخفَى عليك فإنَّك تحتاجُ فيه إلى الاستفهامِ والسُّؤالِ حتَّى تُدرِك معناهُ، فيستقرَّ في قلبك.

فإذا عَسُر عليكَ فَهُم شيءٍ فاستعِدْ تَفَهُّمَه؛ إمَّا بتَكرارِ النَّظر منكَ في سماعِ كلامِ مُعلِّمك، أو فِي ٱلْتِمَاسِكَ منهُ إعادةَ بيانِ مَا سمعتَه منه ولم تفهمهُ.

وإيَّاك وإهمال فَهْمِ ما لم تفهمه؛ فإنَّ تَرْك شيء سمعته دونَ فَهْم يُورِثُ آفتينِ:

الأولى: ثِقَلُ الفَهْم؛ فإنَّك إذا تركتَ شَيْئًا وثَانِيًا وثالثًا تَبَلَّدَ ذِهنُّكَ.

والأخرى: تَفْوِيتُ العلمِ؛ فإنَّك إذا تركتَ شَيْئًا وثَانِيًا وآخرَ فَاتَتْكَ أشياءُ من العلمِ لم تُحسِن معرفتَهَا.

مَعَ ما يُقارِن هاتين الآفتين من عِلَلٍ أخرى؛ كوقوعِ الشُّبهاتِ، وكثرةِ الاعتراضاتِ؛ ممَّا يُوجب الاعتناء بحُسن التَّفةُم.

فتارةً: تستعيد كلامَ مُعلِّمك ممَّا يُحفَظ صوتيًّا، فتُكرِّرَه حَتَّى يَقَرَّ المعنى في قلبكَ.

وتارةً: تُذاكِر به صاحبًا لك، فرُبَّما يذكرُ لكَ مَا عَزُبَ عنه فَهْمُك.

وتارةً: تَستعيدُ - بأَدَبٍ - من مُعَلِّمِكَ فَهْمَ ما لمْ تَفْهمْه، ولَا تتركْ شيئًا تسمعُه من العلم دون فَهْمٍ؛ لمَا يُورثُه من نَقْصٍ سبقَ ذِكْرُه وبيانُ وجهِه.

ثمَّ ذكر النَّاظِمُ أَنَّ كلَّ سؤالٍ يتعلَّق به جوابٌ، فمُراده بـ(القَوْلِ): السُّؤالُ؛ بِدلالة مُقابلتِهِ بالجواب، وذَ'لِكَ في قولِهِ:

وَكُلُّ قَـوْلٍ فَلَـهُ جَـوَابُ يَجْمَعُـهُ البَاطِـلُ وَالصَّوَابُ فالجوابُ له جهتَانِ:

إحداهما: الجَوَابُ الصَّحيحُ؛ المَدْلُولُ عَلَيْهِ بقولِه: (الصَّوَابُ).

والأخرى: الجَوَابُ الخَطَأُ؛ المَدْلُولُ عَلَيْهِ بقولِه: (البَاطِلُ).

وتحقيقُ الحُكمِ على الجوابِ بإحدَى الجهتينِ مُناطٌ بموافقةِ الأدلَّةِ ومتابعَةِ الأَجِلَّةِ، فرعاية هاذَا يُوقِف العبد على جَلِيَّةِ الأَمرِ فِي الحُكمِ عَلَى جوابٍ بأنَّه خطأٌ أَوْ صوابٌ، لَا بمجرَّد الذَّوق، أو الوَجْدِ، أو الخَاطِر، أو ما تَعَارَفَ عليه النَّاس أو مَا اعتادُوه في بلدٍ، فمثلُ هاذِهِ المعاييرِ ليستْ ميزانًا صحيحًا فِي الحُكمِ عَلَى شَيءٍ منَ الأجوبةِ بأنَّهُ جوابٌ صحيحًا فِي الحُكمِ عَلَى شَيءٍ منَ الأجوبةِ بأنَّهُ جوابٌ صحيحًا فِي الحُكمِ عَلَى شَيءٍ منَ الأجوبةِ بأنَّهُ جوابٌ صحيحًا فِي الحَديمُ عَلَى شَيءٍ منَ الأجوبةِ بأنَّهُ حوابٌ صحيحًا فِي الحَديمُ عَلَى شَيءٍ منَ الأجوبةِ بأنَّهُ عوابٌ صحيحًا فِي الحَديمُ عَلَى شَيءٍ عَلَى شَيءٍ عَنَ الأجوبةِ بأنَّهُ عَلَى صَحيحًا فِي الحَديمُ عَلَى شَيءٍ عَنَ الأجوبةِ بأنَّهُ عَلَى صَحيحًا فَي المُعاييرِ ليستُ ميزانًا صحيحًا فِي الحَديمُ عَلَى شَيءٍ عَنَ الأجوبةِ بأنَّهُ عَلَى شَيءٍ عَنَ الأَدْ وابُ خطأٌ.

وهانده القاعدة تختصُّ ببعض الكلام في العلم، وهوَ: مَا وقعَ جَوابًا علَى سؤالٍ.

ثمَّ ذكر قاعدةً عامَّةً فيه، فقال:

وَلِلْ كَلَامِ أُوَّلُ وَآخِ لِ فَافْهَمْهُمَا وَالذِّهْنُ مِنْكَ حَاضِرُ

والمقصودُ: أنَّ كلَّ علامٍ فَلَهُ مبتدأٌ وله مُنتهًى، وله سِباقٌ وله لِحَاقٌ، وله إفرادٌ وله سِباقٌ.

فكمالُ فَهْمِه يكونُ برعايةِ مواقعِه، فتعتبِر أوَّل الكلامِ وآخِرَه، وسِبَاقَه ولِحاقَه، وإفرادَه وسياقَه؛ فيُوقِفُك ذَلِكَ على الفهم الصَّحيح له، فإن أخذت أوَّله وتركتَ آخره، أو أخذت سِباقَهُ وتركتَ لحاقَه، أو أكتفيتَ بمفردٍ دونَ النَّظر في تركيبِ سياقٍ؛ أوقعَك أخذت سِباقَهُ وتركتَ لحاقَه، أو أكتفيتَ بمفردٍ دونَ النَّظر في تركيبِ سياقٍ؛ أوقعَك ذَلكَ في رَدِّ كلامٍ حقِّ، ودَفَعك إلى الزُّور والباطل في العلم، وهي حال كثيرٍ من النَّاس الَّذين يُبادرونَ إلى تزييفِ حقِّ لأنَّهم ينظرونَ إلى أوَّل الكلامِ دونَ آخرِه، أوْ ينظرونَ إلى العلم سِباقِه، فيقعُون فِي الغلط على العلم وأهله.

فَمَنْ أَرَادَ أَنْ يَسْلَمَ لَهُ دينه وعِلمُه وعقلُه لاحظَ هلذَا في مواقِعِه من الكلامِ، فإنَّه يوقفُهُ على المتكلِّمين على المتكلِّمين على المتكلِّمين الصَّحيحة ويدفَع عنهُ دعْوَى الزُّورِ الَّتي يدَّعيها مَنْ يدَّعيها على المتكلِّمين في العلم.

ولا يمكن حصولُ تلكَ الحالِ إلَّا بأن تكون حاضرَ الذِّهن حينَ ذَلِكَ، والمراد برحضورِ الذِّهنِ): إقبالُ القَلْبِ عَلَى المَعْنَى المُرَادْ فَهْمُهُ، فإنَّك إذا زاغَ ذِهنك مُدَّةً وحضر مُدَّةً أوقعَكَ في الغَلَطِ.

وأذكر من وقائع الأحوالِ: أنَّ أحدًا نَسَب إليَّ أنِّ أقول: إنَّ (هُو) من أسماء الله!، وذكرَ أنَّني قرَّرتُ هلذَا في جامعِ الرَّاجِحي بـ (شُبْرَا)، وأنَّه كان أحدَ الحاضرينَ، فلمَّا ذُكِرَت هلْهِ الدَّعوى لي ضحكتُ وذكرتُ هلْهِ الأبياتَ.

فإنَّني كنت أُقرِّر الفرقَ بين الاسمِ المفرد للهِ، والاسم المضافِ؛ فالاسمُ المفردُ: هو

الَّذِي يأتي واحدًا؛ مثلُ: (الله).

والاسمُ المضافُ: هو الَّذي يأتي مجموعًا مع غيره؛ مثل: (ربِّ العالمينَ، ومالك الملكِ).

وذكرتُ أنَّ أبنَ القيِّم ذكرَ أنَّ الاسمَ المضافَ لا يُفصَلُ أحدُ طرفيهِ عن الآخرِ بمنزلةِ عَدم فَصْل حروف الاسمِ المفردِ، فلا يصحُّ أن تقولَ في أسمِ (القابضِ الباسطِ): أنَّ من أسماء الله (الباسطُ)؛ بلِ الاسم حينئذِ هو (القابضُ الباسطُ)، فيمتنعَ الفصلُ بينهُ الفصلُ بين حروفِ أسم (الله)، فلا تقول: (ا) الباسطُ)، فيمتنعَ الفصلُ بينهُ الفصلُ بين حروفِ أسم (الله)، فلا تقول: (ا) أسمٌ، ولا (هلُ أسمٌ، ولا (هلُ أسمٌ، فسمع هوَ: (هلُ أسمٌ، فقالَ: إنَّ فلانًا يذكر أنَّ الكلمة فظنَّ أنَّ فيها تقريرًا لكونِ هلنِهِ الكلمة (هُو) من أسماءِ الله سُبَحَانَهُ وَتَعَالَى.

والعاقلُ يلتمس العذرَ للمتعلِّمينَ، فإنَّ هلذَا ممَّا لا يُستغرَب منه؛ بل لا يُستغرَبُ ممَّنْ يريدُ بكَ الشُوءَ، فإنَّ هلذَا أَمْرُ جُبِلَتْ عليه خَلِيقَةُ الإنسانِ، فإنَّ النَّاس يتنافسونَ ويريدُ بكَ الشُوءَ، فإنَّ الجَاهَ والرِّئَاسةَ والزَّعامةَ ويبتغِي بعضُهُم فِي بعضٍ خطأَهُ لإِذلَالِه وإنزالِه عن رُتبةٍ بلغها.

فالعاقلُ إذا رأى هلذا في النَّاسَ عَامَلَهُم بِمَا أَمَرهُ الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، وعَقَلَ أَنَّ هلاهِ حالُ بشريَّةٌ، فَالمتَرفِّعونَ عنِ البشريَّة، المُزكون أنفسهم بما يُطَهِّرها لا يلتفتون إلى مثل هَلذَا، ويرون أنَّ صدور هَلذَا من المتعلِّمين زَلَّات ينبغي إفهامُهم فيهَا القولَ الصَّوابَ.

والشَّاهدُ منَ الجِكَايةِ: أَنَّ مَا أَرشَدَ إِليهِ مِن كُوْنِ حصولِ تِلكَ الحَالِ لَا يُمكنُ إلَّا مع حضور الذِّهنِ، وأمَّا معَ شُرُودِه فإنَّه لا يحصُل للمرءِ ذَ'لِكَ.



قَالَ النَّاظم رحمه اللهُ:

حَـقَّى يُؤَدِّيكَ إِلَى مَـا بَعْدَهُ جَوَابُ مَا يُلْقَى مِنَ المَسَائِلِ عِنْدَ ٱعْتِرَاضِ الشَّكِّ فِي صَوَابِهِ

لَا تَدْفَعِ القَدُولَ وَلَا تَدُدَّهُ فَرُبَّمَا أَعْيَا ذَوِي الفَضَائِلِ فَرُبَّمَا أَعْيَا ذَوِي الفَضَائِلِ فَيُمْسِكُوا بِالصَّمْتِ عَنْ جَوَابِهِ

20 **\$** \$ \$ 5 5

قال الشَّارح وفّقه الله:

لَمَّا ذكر النَّاظِمُ في البيت السَّابِقِ ما يُعينُ على فَهْمِ الكلام حَذَّر من آفةٍ تعرِض لمَنْ أَستغلَقَ الستغلَقَ عليهِ فَهْم شيءٍ منه، وهي المبادرةُ إلى دَفْعِه ورَدِّه، فمِنَ النَّاس مَنْ إذا ٱستغلَقَ عليه فَهْمُ شيءٍ لم يُدركُه بادرَ إلى رَدِّه ودَفْعِه.

فإنْ أعيَا السَّامعَ فَهْمُ كلامٍ وتطلُّعت نَفْسُه إلى رَدِّه ودَفْعِه وإبطالِه حَسُنَ به أن يَرُدَّ

بعضَه على بعضٍ، قبل الهجومِ على إنكارِه وتزييفِه؛ ٱقتداءً بمسالكِ أهل العلم فيمَا هُم عليهِ من أجوبةِ مسائل الخلقِ في ما يحتاجون إليه من الحقّ.

فإنَّ أَهلَ العلمِ لا يُبَادِرُونَ بجوابِ ٱستفتاءاتِ المُسْتَفْتِئينَ حتى يُتِمَّ المستفتِي كلامَه، كمَا قالَ:

فَرُبَّمَا أَعْيَا ذَوِي الفَضَائِلِ جَوَابُ مَا يُلْقَى مِنَ المَسَائِلِ فَرُبَّمَا أَعْيَا ذَوِي الفَضَائِلِ فَيُمْسِكُوا بِالصَّمْتِ عَنْ جَوَابِهِ عِنْدَ ٱعْتِرَاضِ الشَّكِّ فِي صَوَابِهِ

فمِنْ حالِ كُمَّلِ المفتِينَ إِذَا عُرِضَتْ عليهمْ فَتُوَى أَنَّهم لا يُبادرُونَ إِلَى الجوابِ فيهَا حتَّى يتبيَّن لهم تمامُ القولِ من المستفتِي، ثمَّ يُجيبونُه، فتلكَ الحالُ الَّتي تصلح بها خَلْقُ النَّاس في الفتُوى هي الحالُ الَّتي تصلح بها حالمُّم في فَهْمِ العلم، فَلَا يكمُل لهمُ الفهمُ ولا يَتِمُّ لهمْ إدراك معانيهِ إلَّا باستِتْمَام مبانيهِ، فإذا صارت وافيةً تبيَّن لهمُ المعنى.



قَالَ النَّاظم رحمه اللهُ:

وَلَوْ يَكُونُ الْقَوْلُ عِنْدَ النَّاسِ مِنْ فِضَّةٍ بَيْضَا بِلَا ٱلْتِبَاسِ إِذًا لَكَانَ الصَّمْتُ مِنْ عَيْنِ فَافْهَمْ هَدَاكَ اللهُ آدَابَ الطَّلَبْ

20 \$ \$ \$ 5 5K

قال الشَّارح وفَّقه اللَّه:

ذكر النَّاظِمُ في هلَايِن البَيْتَيْنِ ما يُقَوِّي وازعَ الصَّمْت في النَّفْس، ويدعُوهَا إلى الإمساكِ عن كثيرٍ من القول، وهمَا معنَى حِكمةٍ سَيَّارةٍ: (إِذَا كَانَ الكَلَامُ منْ فضَّةٍ؛ فَالشُّكُوتُ مِنْ ذَهَب).

وَالكلام الَّذي يكون فضَّةً هوَ: ما لا يتبيَّنُ نَفْعُه من ضَرَرِه، أمَّا بَيِّنُ النَّفْعِ فإنَّه من خالِص الذَّهب، كَمَا أنَّ بَيِّنَ الضَّرَرِ شواظٌ من اللَّهب.

فالكلام المُرادُ إخراجُه له ثلاثةُ أقسامٍ:

أُحدُها: كَلَامٌ بَيِّنُ النَّفْعِ؛ وَهلْذَا مِنْ خَالِصِ الذَّهبِ.

وثانِيها: كَلَامٌ بَيِّنُ الضَّرَرِ؛ وهلذَا شُواظٌ من اللَّهَبِ.

وثالثُها: كَلَامٌ لا يتبيَّنُ نَفْعُه من ضَرَرِه؛ فهو الَّذي يُعْدَل بالفضَّة، ويكون السُّكوتُ حينئذٍ من ذهب، فإنَّ العبد مأمورٌ بقولِ الخيرِ أو الصَّمت عمَّا عداهُ.

والحِكمة المذكورةُ - (إِذَا كَانَ الكَلَامُ منْ فضَّةٍ؛ فَالسُّكُوتُ مِنْ ذَهَبٍ) - مأثورةٌ عن جماعةٍ منْ القدمَاءِ؛ منهم: نَبِيُّ الله سُلَيمَانُ عَلَيْهِ ٱلصَّلَامُ، ولُقْمَانُ الحكيمُ - الرَّجل الصَّالح.

ثمَّ ختم النَّاظم بالتَّأكيد على فَهْم ما ذَكر في هانِهِ المنظومةِ من الآدابِ فقالَ: (فَافْهَمْ هَدَاكَ اللَّهُ آدَابَ الطَّلَبُ)؛ داعيًا إلى حُسْن تَفَهُّمِ هانِهِ الآدابِ، فإنَّ فَهْمَهَا يدعُو إلى العملِ جَا، كها أنَّ عدمَ فَهْمِهَا يحولُ دونَ العملِ جَا.

وقَرَنَ الأمر بالدُّعاء ترغيبًا فيها، وتحبيبًا لها إلى النُّفوس؛ ليحرصُوا عليهَا، ويمتثلُوا مُقتضَاها.



قَالَ النَّاظم وفَّقه اللَّهُ:

أَبْيَاثُهَا مَعَ الزِّيَادَاتِ الَّتِي حَبَّرْتُهَا بِأَرْبَعِينَ عُدَّتِ

20 \$ \$ \$ 5 5K

قال الشَّارح وفَّقه الله:

خَتمَ جَامعُ هاذِهِ النُّبذة بهاذَا البيتِ من زياداتِه، المُبيِّنِ عدَدَ أبياتِ هاذِهِ المنظومةِ، وأنَّها أرْبعون بيتًا؛ لِي منهَا خَمْسَةٌ؛ أربعةٌ في أوَّلِها، وواحدٌ في آخرها، وما بقي فه وَ أصلُ المنظومةِ.

ومعنى قولِه: (حَبَّرْتُهَا)؛ أَيْ: زَيَّنْتُهَا بِزِيادَةِ الجِبِرِ فيهَا، فإنَّ التَّحبيرَ هوَ التَّزيينُ. وَمِن تَزْيينِ الخطِّ: تسويدُ حِبْرهِ.

فإنَّ الحبرَ إذا كَانَ قَوِيًّا بَانَ المكتوبُ وَظَهَرَ، كَمَا يبدُو ذَلكَ جليًّا إذا قَارَنتَ الأبياتَ التَّي زِيدتْ ببقيَّةِ الأبياتِ، وهي مُحَبَّرَةٌ في خَطِّهَا، وغيرُها منْ أصلِ المنظومةِ مُحَبَّرةٌ في معانِيها النَّافعة.

فهانِهِ المنظومةُ هي من أحسنِ ما نُظِمَ في آدابِ الطَّلَب ممَّا هو وجيزٌ؛ كما ذكره أَبُو عُمرَ ٱبْنِ عَبْدِ البَرِّ فِي «جَامِع بَيَانِ العِلْم وَفَضْلِهِ».

فحقيقٌ بنَا جميعًا أن نحرصَ على حِفْظ هاذِهِ المنظومةِ أو تَكرارهَا حتَّى ترسخَ معَانيهَا فِي نفُوسِنَا، وأن نُحسِن تَفَهُّم تلكَ الحقائقِ ثمَّ نمتثلَهَا بالعملِ.

فإنَّ بابَ الآداب ممَّا وقعَ فيهِ العَجب العُجاب، فَضَيَّعهُ كثيرٌ منَ المنتسبينَ إلى طَلبِ العلم، فحُرِمُ وا العلم، ومَنِ ٱلتزمَ العلم، فحُرِمُ وا العلم بسببِ تضييعِ الأدبِ، فمَنْ ضَيَّع الأدبَ حُرِمَ العلم، ومَنِ ٱلتزمَ الأَدب فهوَ جديرٌ بأنْ يكونَ من أهلِ العلم.

وبهاذًا البيانِ يتمُّ بيانُ معانِي هانِهِ المنظومةِ على مَا يوافقُ ويناسبُ المقَامَ.

تُمَّ الشَّرْحُ فِي مَجْلِسٍ وَاحِدِ لَيلةَ الْخَميسِ الْخامسِ مَنْ شَهْرِ الْمُحَرَّم سَنَةَ ثمانٍ وَثَلاثِينَ بَعْدَ الْأَرْبَعِمائَة وَالأَلْف فِي مَسْجِدِ مُصعب بن عُميْرٍ بِمَدِينَة الرِّياض





